

ومن جهة أخرى، السيدة والسادة المستشارون المحترمون، توصلت رئاسة المجلس بلائحة الأسئلة الشفهية والكتائية، ابتداء من 5 ماي 2009 إلى غاية يوم الثلاثاء 12 منه، بعدد الأسئلة الشفهية: ثلاثون سؤالاً، أما عدد الأسئلة الكتائية فستة أسئلة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الأمين.

الحكومة معنية بالإجابة عن الأسئلة، والأسئلة لم تطرح بعد. الآن نمر إلى المادة 128 من النظام الداخلي وطلبات الإحاطة. وردت على الرئاسة ثمان طلبات إحاطة. في إطار المادة 128، أعطي الكلمة لممثل فريق التجمع والمعاصرة، في إطار الإحاطة. تفضل.

المستشار السيد محمد طالحا:

بسم الله الرحمن الرحيم

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

إخواني المستشارون،

لقد خلصت الدراسة التي قامت بها وزارة إعداد التراب الوطني والماء والبيئة سابقا في إنجاز خطة للتنمية وإعداد المجال بالجهة الشرقية. السيد الرئيس،

وهذا هي الدراسة، كطلب من La régie باش تقرها للمواطنين باش يشوفوها. أذكر أن هذه الدراسة صرفت عليها الحكومة 8 مليون درهم لدى مكاتب الدراسة وتعبئة جميع المواطنين والمنتخبين والسلطات على الصعيد المحلي والإقليمي والجهوي والوطني.

خلصت إذن هذه الدراسة، في مجال الجهة الشرقية، إلى إنشاء إقليم جديد بدائرة "بني تيجيت" بإقليم فكيك.

كما أكدت الدراسة بصورة ملحة على ترقية مراكز "بني تيجيت" و"تالسينت" إلى وضعية بلدية، بغية إعطائها صلاحيات جديدة وإمكانيات هامة لتنظيم مجاهلها، ولقد استبشرت الساكنة خيرا بهاذ الاقتراح الذي يفتح أمامها مجالا واسعا للتنمية والنهوض بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لهذه المنطقة، التي تعرف تهميشا ملحوظا على عدة مستويات.

لكن، من خلال تتبعنا لجميع الإجراءات والتدابير التي اتخذتها الحكومة في مجال التقطيع الترابي والإداري، لم نلمس بناتا أي تماشي مع ما جاء في الدراسة المذكورة، وهذا ما نعتبره:

- أولا: ضربة لمقتضيات الدراسة التي أعدتها الحكومة ولم تلتزم بها لمصادقية الحكومة؛

- ثانيا: الساكنة تعتبره تماديا للإقصاء أو التهميش مع العلم أن هذه

محضر الجلسة رقم 651

التاريخ: الثلاثاء 18 جادى الأولى 1430 (12 ماي 2009).

الرئاسة: المستشار السيد علي سالم شكاف، الخليفة الرابع لرئيس المجلس.

التوقيت: ثلاث ساعات وأربعون دقيقة ابتداء من الساعة الثانية والدقيقة الخامسة والثلاثين بعد الزوال.

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

المستشار السيد علي سالم شكاف، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيدة والسادة المستشارون المحترمون،

عملا بأحكام الفصل السادس والخمسين من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

وقبل ذلك، أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات. تفضل السيد الأمين.

المستشار السيد عبد اللطيف اسطنبولي، أمين المجلس:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم

السيدة والسادة المستشارون المحترمون، السيد الوزير،

توصلت رئاسة مجلس المستشارين برسالة من السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان جاء فيها:

"السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم

الموضوع: جلسة الأسئلة الشفهية ليوم الثلاثاء 12 ماي 2009.

سلام تام بوجود مولانا الإمام.

وبعد؛

نظرا للالتزامات الطارئة، يشرفني أن أبلغكم أن السيد وزير الإسكان و التعمير والتنمية المحلية سيجيب عن الأسئلة الشفهية الموجهة إلى السيد كاتب الدولة لدى وزيرة الطاقة والمعادن والماء والبيئة المكلف بالماء والبيئة.

وتفضلوا بقبول خالص عبارات التقدير.

الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان.

إمضاء: محمد سعد العلمي."

الإحاطة الثانية للفريق الفيدرالي، فليفضل السيد رئيس الفريق لإحاطة المجلس.

المستشار السيد عبد الحميد فاتحي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة والسادة المستشارون،

السادة الوزراء،

في سياق ما تتيحه لنا المادة 128 من القانون الداخلي، أريد أن أقول اليوم أن المغاربة والمغرب - كوطن وكدولة - مقبل على الانتخابات الجماعية ليوم 12 يونيو، هاد التاريخ الذي حدده جلالة الملك في خطابه أمام البرلمان.

وكمقدمة لهذا الأمر، نعيش اليوم كشغيلة مغربية انتخابات مناديب العمال وممثلي الموظفين والمستخدمين في اللجان الإدارية المتساوية الأعضاء. كنا نعتقد أن كل الوطنيين بأحزابنا السياسية، بجمعياتنا، بنقاباتنا، بمؤسساتنا السياسية، أخذنا العبرة من محطة 7 شتبر لتتضافر الجهود من أجل إنجاح محطة 12 يونيو، إلا أنه - للأسف الشديد - واعتقادا منا أن الديمقراطية كل لا يتجزأ، ومناديب العمال واللجان الثنائية جزء من هذه الديمقراطية، ما نشهده اليوم أمام أنظار الحكومة، أمام أنظار الوزارة الأولى، أمام أنظار السلطات بمختلف تشكيلاتها، نرى أن مسؤولي المكتب الوطني للكهرباء يمنعون الفيدرالية الديمقراطية للشغل من تقديم ترشيحاتها بميلشيات تصل إلى المائة، تقف حاجزا أمام هؤلاء الذين يريدون أن يمارسوا الديمقراطية.

المدير العام للمكتب الوطني لا يجب، مصالح السيد الوزير الأول طيلة 48 ساعة، مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل أيضا، حرب ضرور على ممثلي الفيدرالية الديمقراطية للشغل.

اتصالات المغرب التي تقول أنها جزء من مؤسسة دولية، جزء من Vivandi التي تمتلك 54% من رأسها. هذه المؤسسة التي نعتقد أنها جزء من Les multinationales أنها أيضا تمارس الإرهاب، تمارس الضغط، والتي أصفها دائما بالصين الشعبية، الرأسمالية المتوحشة والحزب الوحيد، مناضلون يحاربون يوميا من طرف المسؤولين على المستوى المركزي، على المستوى الجهوي، التهديد بالتنقيط، بالإعفاء من المسؤولية، أمر يستغربه المرء في بلد يسعى لفرض إرادته السياسية، وعلى رأسها إرادة صاحب الجلالة.

كذلك توظيف جمعية الأعمال الاجتماعية بقطاع الاقتصاد والمالية لأغراض انتخابية.

وفي نفس الآن، أقول أن هيئة الحكومة المغربية في محب الریح، نظرا عندما يقتحم زعيم جديد للنقابة مع شخص صدر في حقه القانون التعاضدية العامة للموظفين، لذلك فأقول أن الهشاشة السياسية للحكومة الحالية

الدائرة جاءت في موقع جغرافي حساس، باعتبارها منطقة يشهد لها التاريخ بنضالات إبان حرب التحرير، ولا زالت تجاهد وتقاوم، وإلى يومنا هذا، رغم ما تعانيه من قساوة طبيعية والفقر والبطالة وبعد المسافات بين "بني تيجيت" ومقر الإقليم.

منذ أكثر من عشر سنوات، السيد الرئيس، لم يدشن أي مشروع يذكر في إقليم فكيك، ولم يزره أي وزير، وحتى الوعود التي أعطيت للبرلمانيين من طرف بعض الوزراء أصبحت سرابا. نتخى من الحكومة أن تبادر إلى اتخاذ إجراءات استعجالية لتندرك هذا الوضع الذي أصبحت الساكنة عموما تشتكي منه. وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

دائما في إطار المادة 128، الكلمة لرئيس الفريق الحركي لإحاطة المجلس علما. تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد إدريس مرون:

لما كوجوهو الإحاطات، راه كوجوهو لطرفين، كوجوهو للحكومة، وكوجوهو للرأي العام بجوج، لأنه الحكومة باش تاخذ الإجراءات دياها، لأن هي المسؤولة في هاد البلاد على اتخاذ الإجراءات وأجراء القوانين وأجراء الأمور.

فمع الأسف، كانت عندنا إحاطة تتهم المواطنين، لكن التصرف غير المنطقي وغير المعقول وغير المتوازن لمجال السمعي البصري، جعلنا أننا نخلو المسألة اللي كهم المواطنين، وغادي نتكلمو على الحزب ديالنا. الحزب ديال الحركة الشعبية عمل مجموعة ديال اللقاءات التواصلية، كتبنا في كل مرة للإذاعة والتلفزة، فتغيب هاته في الوقت اللي هو تمطرنا بأخبار أحزاب أخرى، في بعض الأحيان إلى حد التخمه.

فين هاد التوازن؟! فين هاد العمل الجاد؟ احنا في الانتخابات دابا قريبة، راه ما بقى والو، يا نتعاملو مع الجميع في إطار تكافؤ الفرص، ولا نوضحو الأمور، وتقولو: أودي هادو بغيناهم وهادو غانغطيو لهم وهادو ما غنديوش وما نقاوش نهضرو على هاد الشي. هذا عيب وغير معقول.

آخر لقاء عملناه نهار الأحد اللي داز في زاكورة، حضروا فيه أكثر من 2000 ديال الأشخاص، ما كاينش الإذاعة، ما كاينش التلفزة. سبحان الله، يقول لك ما عندهومش الوسائل، الجهات الأخرى عندها الوسائل باش يوصلوا للأحزاب الأخرى، فنطلب من الحكومة أن تتحمل مسؤوليتها أمام الرأي الوطني.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد اللطيف أومو:

شكرا السيد الرئيس.

الإحاطة التي نريد إثارتها اليوم تتعلق بمسؤولية الدولة، حكومة وقضاء وبرلمان، في حماية الفعل السياسي - كقيمة حضارية - من الانتهاكات والتسيب والخروج به وإبعاده عن أهدافه السامية ورسالته الخلاقة.

الأمر يتعلق بانتهاك حرمة قانون الأحزاب السياسية رقم 36.04 الذي صدر من هذا البرلمان المحترم. فبالرجوع إلى الديباجة، وأتم تعلمون أن قليلا من القوانين التي تصدر بالديباجة، لما يريد القانون أن يعطي لنفسه أهمية هيكلية ويحدد ويوجه في إطار التأويل يضع المنهجية.

الذي حصل أن برلمانينا وسياسيينا لم يحترموا هذا القانون، فلا بد لي أن أقرأ عليكم، السيد الرئيس، بعض المبادئ الواردة في الديباجة، والتي هي التزام، والتي هي واجب على كل البرلمانين وعلى كل حزب سياسي.

الفقرة التي أريد أن أقولها تقول ما يلي:

"التوجه العام الذي أطر صياغة هذا القانون يستمد مرجعيته السياسية من الحرص الملكي الكبير بالمعنى العميق، بالارتقاء بهذا التشريع الجديد ليأتي بإيجابيات جارية متميزة عن قضايا مجتمعية عريضة، وليس تلبية لمصالح شخصية أو فتوية ضيقة"، إلى آخر الفقرة.

الفقرة الثانية أريد أن أقرأها:

"إن القانون الذي يطمح إلى تمكين الأحزاب السياسية من إطار تشريعي يعيد للعمل السياسي اعتباره ومصداقيته، لا يعتبر غاية في حد ذاته، بقدر ما هو وسيلة لتهيئ مناخ سياسي ملائم، يجعل من الحزب السياسي أداة لإشعاع قيم المواطنة وصلة وصل قوية بين الدولة والمواطن، بارزا على الخصوص مسؤولية الأحزاب السياسية في العمل وعلى التفعيل الأمثل والسليم للأحكام وترسيخها".

الفقرة الثالثة من عدد كبير من الفقرات:

"كما يظل الهدف السياسي من سن هذا القانون الرائد جعل الأحزاب السياسية، باعتبارها مدرسة حقيقية للديمقراطية، هيآت جادة في العمل على تعزيز سلطة الدولة عبر توفير مناخ الثقة في المؤسسات الوطنية، بما يمكن من تحريك الطاقات ونشر الآمال وفتح الآفاق والإسهام" إلى آخره.

سيدي الرئيس،

لتحقيق هذا الهدف، هاد القانون سطر مبدأ واضحا في حرية الانتقاء، واطر استثناء خاصا وأطره مجزئات، يمنع على كل برلماني أن يلتحق بحزب آخر مادام يحمل كامل الولاية ويحمل ثقة البرنامج السياسي الحزبي الذي أتى به إلى البرلمان. الأحزاب السياسية يمنع عليها القانون استقطاب البرلمانين ويخضعها للعقاب.

أنا أتساءل: لماذا لا نحترم هذا القانون الذي أطرناه ووضعناه جميعا؟

فلذلك أتوجه إلى السيد وزير الداخلية، باعتباره حامي للأمن السياسي والانتخابي، أن يحرك التحقيق وأن يطلب فتح دعاوي في إطار

تفقدتها هيبتها، تفقدتها صورتها أمام الشعب المغربي، لذلك نطالبها بالتدخل العاجل لوقف هذا النزيف.

السيد رئيس الجلسة:

من فضلك، السيد الرئيس، المرجو الحفاظ على الوقت. جدول الأعمال حافل، والمرجو الحفاظ على الوقت والحفاظ على النظام الداخلي.

أعطي الكلمة، دائما في إطار المادة 128 من النظام الداخلي لرئيس فريق الحركة الديمقراطية الاجتماعية.

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

إخواني المستشارون المحترمون،

في إطار القانون الداخلي لمجلسنا الموقر، يشرفني أن أتدخل باسم فريق الحركة الديمقراطية الاجتماعية لإحاطة مجلسنا الموقر بقضية جد هامة، تم مؤسسات التعليم الأولى، التي أصبحت تعرف إغلاقا كثيرة، وذلك من جراء سياسة التعميم غير المنهج، باعتبار فتح الأقسام المدججة، التي جاءت لتغطي الخصاص بالمناطق ذات الاحتياجات، خاصة بالعالم القروي.

بل أن هذه الأقسام أصبحت تنتشر في المناطق ذات الاكتظاظ، مما أدى إلى إغلاقها بسبب عدم قدرتها على مسايرة مجانية هذه الأقسام، وتسببت في عطالة عدد كبير من عمالي هذا القطاع من مسؤولين ومسيرين ومربين.

كما أن بعض المؤسسات شرعت في فتح وحدات تعليمية للتعليم الأولى، مما أضحت تشكل قلقا للعاملين على مصير بقاء مؤسساتهم في حالة انتهاجها لنفس سياسة الأقسام المدججة في غياب التوعية لأهالي القطاع عبر جمعياتهم.

واعتبارا لأهمية التعليم الأولى، نأمل من الحكومة أن تدمج الجمعيات المهتمة بقطاع التعليم الأولى في سياسة التعليم وتنمية مؤسسات التعليم من خلال برامج وزارية، وأن تلامس المناطق القروية والشبه الحضرية.

ومن هذا المنبر، نؤكد على ضرورة تفعيل بنود القانون 05.00 المتعلق بشروط البنية التحتية والمسير والطاقم التربوي، لاستفادة مؤسسي ومسيري ومربي الكتابيب القرآنية العصرية التي يتجاوز عددها 33 ألف، لأن هذا العدد لا يستهان به من التكوينات المدرجة في إطار الخطة الاستيعابية، علما أن وزارة التربية الوطنية تعتبرهم في وضعية غير قانونية.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

دائما في نفس الإطار، الكلمة لرئيس فريق التحالف الاشتراكي. تفضل.

ماي 2009.

وعليه، فإننا نؤكد على القطاعات الوزارية صاحبة الاختصاص حضور هذا اللقاء والمشاركة بالبحث عن الصيغ القانونية لحل الإشكالية كما هو معمول به في بعض الدول، فإن مرونة القوانين في بعض الدول، جعلت المستثمر يفضل دول أجنبية على المغرب تخوفا من هذا الأمر.

أما الشق الثاني، فيتعلق الأمر بما أقيمت عليه المندوبية السامية للتخطيط من رفع الحجاب على نتائج الدراسات التي أجريت على الطبقة المتوسطة بالمغرب، حيث أكدت هذه الدراسة أن الطبقة المتوسطة، السيد الرئيس، تشكل 53% من ساكنة المغرب. وبعد إطلاعنا على مضمون هذه الدراسة، تبين لنا أننا - في فريق الاتحاد الدستوري - أن الأرقام الواردة فيها تثير العديد من التساؤلات والإشكاليات نلخصها كما يلي:

أولا: تقول هذه الدراسة، الله يخليك إلا ما سمح لي شي شوية، تقول هذه الدراسة أن عدد أفراد الطبقة الوسطى يشكل 53% من السكان، وهو ما يعادل 16.5% من النسمة.

تساؤلنا: هل يدخل ضمن هذا الرقم الأفراد الذين يحققون دخلا يفوق 2800 درهم شهريا، أم حتى الأطفال والأشخاص اللذين يعيلونهم؟
حضرات السيدات والسادة،

إن الحكومة تتحمل مسؤوليتها الكاملة في مدى مصداقية الأرقام الصادرة عن أي جهة حكومية كانت، فعدل 53% يجعلنا أمام رقم غير حقيقي، بناء على التناقضات المذكورة سابقا، فهو يضم العاطلين والفلاحين ذوي الدخل الرسمي والصناع التقليديين..

السيد رئيس الجلسة:

أستسمح، السيد الرئيس، على الرؤساء أن يعطوا المثل في احترام القانون الداخلي.

الكلمة لكم، السيد رئيس الفريق الاستقلالي، في إطار نقطة نظام، تفضل.

المستشار السيد عبد الحق التازي:

أريد أن أتلو عليكم، السيد الرئيس، والإخوة المستشارون المحترمون، المادة 128:

"الرؤساء الفرق، عند بداية كل جلسة، إحاطة المجلس علما بقضية طارئة واحدة وفي ثلاث دقائق"، احنا وصنا ل 5 دقائق، اللهم إن هذا منكر. كطلبو منك تطبيق القانون.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة للسيد رئيس الفريق الاشتراكي، في إطار المادة 128، السي الحضور تفضل، الكلمة لكم.

الفصل 55 الذي يعتبرها جنحة أو مخالفة يطبق عليها القانون، المسؤولية لوزير العدل كذلك في هذا الباب.
فلذلك، اسمحو لي في الأخير أن الأمر يتعلق بمخالفة خاصة بقانون خاص، لا يمكن الاحتفاء منها حتى بالحصانة البرلمانية.
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

دائما في إطار المادة 128، الكلمة الآن لرئيس الفريق الدستوري.

المستشار السيد إدريس الراضي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

الزملاء الأعضاء،

الإحاطة تتكون من شقين:

الشق الأول، يتعلق بما يعانيه المقاولون المستثمرون في مجال النقل الدولي والوطني، حيث، السيد الرئيس، أن المسؤولية الجنائية المترتبة في قيام السائقين أو المستخدمين بعملية التهريب عبر الشاحنات تقع بحكم القانون المغربي على المالك للشاحنة، هاد الأمر الذي يجعل الأبرياء المتابعين في قضايا جنائية على أفعال لم يرتكبوها ولا علم لهم بها. وإلى حين إثبات براءتهم، يتعرضون للاعتقال والمساءلة والبحث، مما يمس بسمعة المستثمر في النقل الدولي والوطني.

لهذه الأسباب، يتخوف الكثير من المغاربة والأجانب من الاستثمار في النقل الدولي والوطني، فمثلا السيد الرئيس: أنا عندي "تراكتور"، عندي شاحنة، عندي سيارات أجرة، عندي محل ديال كراء السيارات، عندي حافلات، هل المالك يذهب إلى السجن وهو لا علم له؟

إذا كنا فعلا نطبق قانون 1974 فلنبدأ بحجز الطائرات، حيث حتى الطائرات تبتلغي فيهم داك الشي ديال الحشيش وديال واحد المجموعة ديال الأمور، نعتقلو المدير العام ديال الطيران، خاصنا حتى هو عاودتاني نعتقلوه، نجزو أيضا البواخر حتى هما نجزوهما، وربانة الطائرات والسفن، ثم نمشيو للمسؤولين عن النقل السككي، أي حتى Train إلى كنا لقينا فيه شي حاجة، نجيبو داك المدير ديال السكك الحديدية عاودتاني، حتى هو نساءلوه، فخاص شوية ديال المعقول.

السيد الرئيس،

فقانون 1974 لا يجمي مالك الشاحنة مما يقترفه السائقون والمستخدمون ومالكو السلع من أفعال جنائية تتعلق بتهريب المخدرات أو الأشخاص، لهذا فإننا ندعو الحكومة إلى ضرورة الإسراع بتعديل القانون والبحث عن الصيغ القانونية التي تجنب الأبرياء مشاكل كثيرة، وحتى يتحمل كل شخص مسؤوليته الجنائية على أفعاله، كما أن أصحاب النقل الدولي يعتزمون تنظيم لقاء حوارى ودراسي حول هذه الإشكالية يوم 22

على العنصر البشري، الذي يعتبر أحد مكوناتها، بل الأساسي فيها. يجب على المكتب الوطني للكهرباء أن يراعي أن مصالح المواطنين تعطل قبل أن تعطل مصالح الجماعة، كما أنه يجب الأخذ بعين الاعتبار الظروف الأمنية لبعض الوسائل التي تتوفر عليها الجماعة، سيما وأن الجماعات المحلية أصبحت كلها تتوفر على حواسيب من شأنها أن تتضرر من جراء انقطاع التيار الكهربائي.

لذا وجب على المكتب الوطني للكهرباء أن يراعي هذه الاعتبارات وأن يمنح المزيد من التسهيلات في الأداء، لأن الجماعة المحلية - كيفما كان الحال - تبقى مؤسسة تابعة للدولة. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

نشرع الآن في معالجة الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول أعمال هذه الجلسة، وعددها 22 سؤالا، 15 منها آنية، موجهة لكل من قطاع: الداخلية والإسكان، و7 أسئلة عادية موزعة على قطاعات: الإسكان، الشباب والرياضة، الماء والبيئة، التنمية المحلية.

نستهل هذه الجلسة بالأسئلة الآنية الموجهة إلى السيد وزير الداخلية وعددها 12 سؤالا: 8 منها تتناول موضوع التصور المستقبلي لما ينبغي أن تكون عليه الجماعات المحلية، ونظرا لوحدة الموضوع أستأذن المجلس الموقر بعرضها دفعة واحدة، وبعد ذلك نعطي الكلمة للسيد الوزير للإجابة عنها:

السؤال الآني الأول في الموضوع، الموجه إلى السيد وزير الداخلية، حول جماعات الغد، للمستشارين المحترمين السادة: إدريس مرون، محمد فضيلي، الهاشمي السموني، لحسن بوعود، عياد الطيبي، محمد الكبوري، عبد الله أبو زيد، عبد الحميد السعداوي، بوسلهام بيته، عبد المجيد الحنكاري، عمر مكدور، سعيد التدلوي، علي آيت المودن، أولعيد الرداد، لحسن أمزوغ، وعبد اللطيف اسطنبولي.

فليتفضل أحد المستشارين لبط السؤال. تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد إدريس مرون:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

زملائي،

في البداية لابد ما نسجلو أن السنة الفارطة وهاد السنة عرفت مجموعة دبال القوانين اللي كتهم الجماعات المحلية، كلها كترمي إلى تحسين الأداء دبال هاد الجماعات، اللوائح الانتخابية إلى غير ذلك، تعامل معها البرلمان بغرفتيه بالإيجاب.

التقييم دبالنا الأولى للعملية دبال التسجيل، نلاحظ انطلاقا من أن العنصر اللي اعتمدناه هو السكن الفعلي، وضع عدد دبال الإشكالات:

المستشار السيد محمد الحضوري:

شكرا السيد الرئيس.

الإحاطة دبالنا العنوان دبالها هو، "للا تعامل الإعلام الرسمي مع الأنشطة دبال الأحزاب السياسية".

احنا نتغنمو هاد الفرصة دبال تواجد وزير الداخلية معنا، وتنقولو أنه أخيرا لاحظنا في التلفزيون المغربي أن الكاميرات موجهين غير لواحد الحزب، لأنشطة لواحد الحزب، لا كما ولا كيفا ولا حتى في طريقة التعامل مع هاد المكون الجديد.

لهذا احنا تنقولو، باسم الفريق الاشتراكي دبالنا، أنه التلفزيون هو ملك المغاربة كلهم، ويجب أن يتعامل بنفس الطريقة مع جميع المكونات السياسية، واحنا نتغنمو هاد الفرصة، التواجد دبال وزير الداخلية، كمسؤول في الحكومة، ومسؤول على الانتخابات، وتنقولو بأنه إلى بقات تتعامل بهاد الطريقة هادي، هادي حملة انتخابية سابقة لأوانها تزكيا وزارة الإعلام وتزكيا الحكومة، لهذا احنا تنقولو أنه خاص مراقبة الوقت وتوزيع الوقت بواحد الطريقة عادلة ما بين المكونات السياسية. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

آخر إحاطة في إطار المادة 128 للفريق الاستقلالي. تفضل السيد رئيس الفريق الاستقلالي. تفضل.

المستشار السيد محمد أبو الفرج:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

أختي، إخواني المستشارون،

إن الجماعات المحلية تعتبر من أهمية المؤسسات التي تقدم خدمات القرب للمواطنين وتلعب دورا حيويا في التنشيط الإداري والاقتصادي، وعن طريقها تتمتع العديد من المؤسسات الاقتصادية والسياحية وغيرها كثير. ولضمان تأدية مهامها على أحسن وجه فلا بد على المؤسسات التي هي في علاقة معها، سواء المزود لها بالماء الشروب أو بالكهرباء أن تتعامل معها على أساس أنها مؤسسة عمومية كباقي مؤسسات الدولة.

غير أن الملاحظ، وبالخصوص على مؤسسات المكتب الوطني للكهرباء، أنها تعمل على قطع التيار الكهربائي على الجماعات المحلية، وخاصة القروية، حيث المواطن يتجشم عناء الطريق ويقطع مسافات طوال، وحين يصل إلى الجماعة التي ينتمي إليها من أجل قضاء وثائقه الإدارية، يجد موظفا يقول له بكل بساطة: "إن التيار الكهربائي مقطوع عن الجماعة"، فيعود من حيث أتى.

إن هذه الظاهرة وهذه الصورة غير مرغوب فيها في إدارتنا التي تراهن

النظام الداخلي يتحدث عن سؤال في ثلاثة دقائق وعن تعقيب في دقيقتين، ولا يتحدث عن الجمع بين المدة الزمنية المحددة لكل شق. شكرا السيد الرئيس.

السؤال الآتي الثاني في نفس الموضوع، حول تصور الحكومة المستقبلية للجماعات المحلية، للمستشارين المحترمين السادة: عبد الحق التازي، أحمد القادري، محمد الأنصاري، العربي المرشحي، محمد أبو الفرج، عبد الكبير برقية، عبد الغني مكوي، وعبد اللطيف أبدرج. فليتفضل أحد المستشارين لسط السؤال. تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد أحمد القادري:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

بداية، نريد أن نؤكد أن الاختيار الديمقراطي اختيار لا رجعة فيه، وأن الجماعات المحلية هي الدعائم الأولى والأساسية للديمقراطية المحلية، نريد أن تكون هذه الجماعات المحلية نتيجة استشارة شعبية واسعة.

أولا، يجب أن يشارك فيها الشعب المغربي بتجاوب، لأنها هي طريق البناء متاع التنمية المحلية وطريق تعميق الديمقراطية، يجب أن تكون هذه المؤسسات ذات مصداقية، ولتكون هذه المؤسسات ذات مصداقية، يجب أن تحترم الإرادة الشعبية وأن تتحمل مسؤولية وضع الرجل المناسب في المكان المناسب.

يجب - وهذه مسؤولية الجميع - أن نأخذ بعين الاعتبار، وفي الفريق الاستقلالي وفي حزب الاستقلال، نؤكد أساسا على أن التنمية التي ننتظرها، لأن لا نريد انتخابات من أجل انتخابات الجماعات المحلية فقط، ولكن نريد لكي تلعب هذه الجماعات محلي دورها، ولا يمكن أن تلعب دورها إلا بأطر كفاءة نزيهة محترمة بعيدة عن الفساد والإفساد.

ثانيا، نعتقد أن هذه الجماعات يجب أن تتوفر على الإمكانيات. لا يكفي أن نعيد النظر في تمويل ميزانيات الجماعات المحلية، يجب أن لا نبقي في إطار 30% من القيمة المضافة، 1% من الشركات، بل يجب أن يكون هناك نسبة أعلى لتمويل الحاجيات متاع المواطن.

ثالثا، يجب أن تتجاوب مع المواطنين في قضية التدبير المفوض. التدبير المفوض يجب أن يكون أداة لخدمة المواطنين مع مراعاة القدرة الشرائية متاع المواطنين.

كذلك يجب أن تكون هذه الخدمات ملموسة، ما يمكنش نجيبو شركة ونعطيوها النظافة ويتشكوا الناس من الأربال ويتشكوا من.. يجب أن تكون أولا المراقبة والمتابعة.

رابعا، السيد الوزير، فيما يتعلق بالعملية الانتخابية نفسها، نتعتقد بأن هديك الورقة الانتخابية، لأننا انتقلنا من واحد الطريقة اللي كانت متاع

أولا: فتح الباب لمجموعة ديال المسؤولين المحليين، خصوصا في العالم القروي، باش شطبوا على عباد الله، وخلاوا اللي بغاوا، الناس ما غميكناهمش يعرفوا هاد الشي، علاش؟ لأن في البادية الناس ما تيقراوش وما كتب لهم حد وما تيتوصلوا بأخبار، ولما كان كيحي الإنسان للجماعة، اللوائح ما معلقاش، ما معلقاش في بزاف ديال الجماعات لا الحضرية ولا القروية.

أقول هذا وأؤكدده. لما كيطلب المواطن المعلومات تسد الباب في وجهه، خاصو يطلع ويهبط، في الأخير كيسمح وكيشي بحالو، الشي اللي جعل أن واحد العدد ديال المواطنين ساكين في الدواور دياهم ما مسجلينش، تتقول له علاش؟ كيقلها علاش، مشيت وسولت ولايني ما عطاني حد الأخبار.

عندنا واحد الظاهرة جديدة في المغرب، شحال هادي كنا تتقولو رجال السلطة كيزوروا الانتخابات. دابا لقينا واحد العنصر آخر، هيا: الكتاب العامون ديال الجماعات القروية، ولي القايد تيتفرج والعامل تيتفرج والرئيس تيتفرج حتى هو، ولكن عندنا واحد هو اللي كيدير الخريطة، هل بتوافق مع الجميع؟ هل باتفاق مع الجميع؟ هادي إشكالية مطروحة.

لا بد أن وزارة الداخلية تدير البحث ديالها وتدير الآليات اللي عندها في الأقاليم، تبحت كيف أن أصبح الآن، الكتاب العامون في مجموعة ديال الجماعات هم الذين يضعون المجالس المستقبلية، وهناك من وضع مجلسه ويقول انتهيت.

المشكل كنعرفوه أن الفرق الشاسع ما بين واحد قرا حتى La licence ومجموعة ديال الناس فيهم من لا يصل أو بالأحرى وصل للشهادة، وبالتالي يبقى الرجل المعول عليه، فمنه العامل ومنه القائد ومنه رئيس المجلس ومنه كل شي.

هذا خطر على الديمقراطية، خطر.

النقطة الثانية: اللي بغيت نهضر عليها، هي ديال الموارد البشرية، الآن لما كنا كنتناقشو حول القوانين، أثبرت الموارد البشرية بحد، لأنه كيفما كانت القوانين ديالنا ما غنوصلوش إلى نتيجة إذا لم نعتن بالموارد البشرية في الجماعات المحلية، الآن كايينة فوضى مطلقة: الدار البيضاء فيها أكثر من 300 إطار مهندس لا يشتغل، الرباط فيها 200 لا يشتغل، ونحن نشكو، لماذا نشكو؟ هدا سؤال محوري.. راه غنكمل السؤال ديالي.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الرئيس،

من فضلك، أنت رئيس فريق محترم، يجب إعطاء المثل في الحفاظ على النظام الداخلي. مواد هذه الجلسة حافلة، وبالتالي المرجو الحفاظ على الوقت. شكرا.

إشارة مهمة في اتجاه التخليق، ينبغي أن يلتقطها المقبولون على الترشيح للانتخابات الجماعية وعلى تسيير الجماعات المحلية. كما نسجل من جهة أخرى مؤشرات تخص محاربة الفساد الانتخابي، وهو ما تجلّى في التنسيق بين وزارة الداخلية ووزارة العدل في هذا المجال. وبناء على ما ورد، نسائل معاليكم، السيد وزير الداخلية، عن التدابير المتخذة من طرف وزارتك لتمر الانتخابات الجماعية في أحسن الظروف من جهة، ولتنفيذ المقترحات الجديدة للميثاق الجماعي وضمان حسن التدبير وحكامه محلية جيدة من جهة أخرى. وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

دائما في إطار الأسئلة الموجهة إلى السيد وزير الداخلية حول آفاق الجماعات المحلية، والسؤال الآتي الرابع في الموضوع، الموجه إلى السيد الوزير، حول آفاق الجماعات المحلية، للمستشارين المحترمين السادة: محمد الحضوري، زبيدة بوعبيد، سعيد سرار، عبد الرحمان أشن، محمد العلمي، علي سالم شكاف، أبو بكر عبيد، مولاي الحسن طالب، عمر مورو، محمد تحيفة، بوشعيب هلال، محمد نقاد، دحان درهم، المحجوب الدايدا، عبد الوهاب بلقفيه، سلامة حافظي وحسن قاسمي. فليفضل أحد السادة المستشارين لطرح السؤال.

المستشار السيد أبو بكر عبيد:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

السيدة المستشارة،

كانت بلادنا رائدة على مستوى اختياراتها لأسلوب الديمقراطية المحلية منذ السبعينات، وبالأخص مع ظهور 1976 المتعلق بميثاق الجماعات المحلية، غير أن الممارسة الفعلية لهذا الميثاق خلقت عدة تراكمات سلبية، أثرت على أدوار الجماعة وجعلتها تنحرف عن هدفها الديمقراطي والتنموي. فمعلوم، السيد الوزير، أن عدة إختلالات على مستوى التسيير والتدبير وعدة اختلاسات وخروقات مالية وتلاعبات في الصفقات العمومية عرفتها عدة جماعات محلية، والتي لازالت بعض قضاياها تروج بالمحکم، ورغم بعض لجان التفتيش التي قامت بأدوارها في ضبط هذه الاختلاسات في الماضي وكذا بعض التقارير للمجالس الجهوية للحسابات حاليا، فإن هذه الظواهر السلبية لازالت مستمرة بالجماعات.

فما هي رؤيتكم، السيد الوزير، لتخليق العمل الجماعي في المستقبل؟ وما هي إستراتيجيتكم للنهوض بالعمل الجماعي في المغرب والقضاء على الظواهر السلبية التي تعرقه؟

الأوراق والألوان إلى لوائح فيها رموز، تنلتمسو من السيد وزير الداخلية باش هاديك الورقة الانتخابية التي تتكون تتحمل الرموز متاع اللوائح تكون في واحد الحجم كبير، حتى لا يكون الإلغاء، لأنه المواطن تيهبط الستيلو تقيس الرمز الثاني تتعتبر ملغاة، وهذا تيأدي إلى رفع العدد متاع البطائق الملغاة. هادي بعض الملاحظات اللي هي تلتماو تؤخذ بعين الاعتبار من طرف الجميع. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الآتي الثالث في نفس الموضوع، حول التدابير المتخذة لضمان حسن تنفيذ المقترحات الجديدة للميثاق الجماعي ونظام الحكامة، للمستشارين المحترمين السادة: عبد اللطيف أوممو، أحمد الرحموني، سيدي محمد أخطور، مصطفى الكانوني، جناح عبد العزيز، العربي خربوش، أحمد الشوفاني، حسن الغزوني، لحسن أوكجال، محمد الزعيم، محمد صالح اقميزة، محمد وحلو. فليفضل أحد المستشارين لبسط السؤال. تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد مصطفى الكانوني:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدة المستشارة،

إخواني المستشارون،

سيتم بعد أسابيع قليلة انتخاب مجالس جماعية جديدة، وهي مناسبة لطرح القضايا الكبرى المطروحة على صعيد الحكامة المحلية وعمل الجماعات المحلية، كما أنها مناسبة لتقييم ما تم إنجازه في إطار الميثاق الجماعي الذي تم العمل به واستشراف الآفاق التي يفتحها الميثاق في صيغته الجديدة في مجال الحكامة ومن أجل فعالية أكثر للجماعات في التنمية المحلية.

لقد بادرت وزارة الداخلية إلى القيام بمشاورات واسعة وجموية ووطنية لتقييم أداء الجماعات في ظل الميثاق الجماعي الذي كان معمولا به، ورصد الاختلالات والنواقص من جهة، ومن جهة أخرى لصياغة الميثاق الجديد لتجاوز هذه النواقص ووضع نظام للحكامة على أسس موضوعية يدفع كفاءات الإدارة المحلية ونظم تسيير الجماعات المحلية وتحديد أفضل لموقع المنتخب والجهاز التداولي وحفظ حقوق الأقلية. نظام للحكامة بجميع مبادئها وما تقتضيه شروط الشفافية والمراقبة والمحاسبة وواجب الإشهار والتواصل.

وقد لوحظ في المدة الأخيرة تنبعا ومراقبة لتسيير ورصد الاختلالات وسوء التدبير، وهو ما تجلّى في توقيف عدد من المسؤولين الجماعيين، وحتى اعتقال بعضهم ممن تثبت في حقهم سوء تدبير الشؤون الجماعية، وهي

وتحقيق التقدم الاجتماعي والاقتصادي، حتى نحقق جميعا ما أكد عليه جلالة الملك من كون الديمقراطية المحلية هي دعامة أساسية للنهوض بالتقدم الاقتصادي والاجتماعي.

إن التصور الجديد للحكومة بخصوص تدبير الشأن المحلي ينبغي أن يواكبه تصور آخر مرتبط بالعمليات الانتخابية المقرر إجراؤها في يونيو القادم.

لذلك نتساءل، كفريق فيدرالي للوحدة والديمقراطية، عن الإجراءات الضرورية لسير العمليات الانتخابية التي أعدتها الحكومة للانتخابات الجماعية المقبلة؟ وعن مدى النجاح الذي سيعرفه الجو العام على مستوى نزاهة الانتخابات المقبلة؟
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال الآتي السادس في الموضوع والموجه إلى السيد وزير الداخلية، حول التصورات لما يجب أن تكون عليه الجماعات المحلية، للمستشارين المحترمين السادة: أحمد الكور، غلال عزويوني، أحمد حاجي، محمد طالحا، محمد بلحسان، مصطفى الرداد، محمد العقاوي، محمد عبده عز الدين، الحسين أشنكلي، أحمد السنيتي، خيري بلخير، محمد المفيد، محمد طربيش، مصطفى التومة، عبد الحميد البوجادي، عبد الله عباد، الميلودي عفوت، عبد السلام بلقشور، عبد الفتاح عمار، الحو المروبح، العلمي التازي، محمد القندوسي، محمد المنصوري ومحمد برطني.

فليتفضل أحد المستشارين لطرح السؤال. تفضل السيد المستشار.. تفضل.

المستشار السيد أحمد الكور:

نقطة نظام، السيد الرئيس، قبل ما ندوز للسؤال ديالي. السيد الرئيس،

إلى سمحتيوا، الله يجازيك بخير، احنا السيد وزير الداخلية طلبناه عدة مرات، واليوم نشكروه اللي جاء يشرف هاذ المجلس الموقر، وكناقشو اليوم واحد الموضوع مهم جدا، واللي كلتمس من الرئاسة، الله يجازيك بخير، تليونا معنا شوية فيما يخص الوقت، لا مع الأغلبية ولا مع المعارضة، لأنه ناقش موضوعا نعيشه مرة كل ست سنوات، ولهذا، السيد الرئيس، الله يجازيك بخير، السيد الوزير المحترم عنده الوقت باش يجاوبنا، لأنه كناطبونا أشنو هي التصورات؟ والتصورات ما يمكنشاي تليوها على السيد الوزير في ظرف ثلاث دقائق.

ولهذا أناشدم، السيد الرئيس، تليونا معنا شوية الوقت، خاصة في إطار التعقيب، الله يجازيك بخير، لأن عندنا بزاف ما نقولو في هذا الباب.

شكرا السيد الرئيس.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال الآتي الخامس في نفس الموضوع، حول التصور الجديد لوزارة الداخلية لدور الجماعات المحلية، للمستشارين المحترمين السادة: محمد لشكر، محمد دعيدة، عبد السلام خيرات، محمد بورمان، محمد العشاب، حسن أكليم، عبد الحميد فاتحي، عبد الرحيم الرماح، محمد الهبطي، عبد المالك أفرياط، محمد عذاب الزغاري وأحمد العاطفي.

فليتفضل أحد المستشارين لبسط السؤال. تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد محمد لشكر:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارون،

انصب التصور الجديد للحكومة بخصوص تدبير الشأن المحلي، والذي جاء به القانون المعدل للميثاق الجماعي على مجموعة من الإصلاحات، التي تندرج في سياق تصور شمولي يرتكز على توفير آليات تجعل من المنتخبين في المجالس الجماعية فاعلين أساسيين في وضع محططات للتنمية المحلية، يحددون الأولويات والموارد على المدى المتوسط والبعيد، ويسهرن على تنفيذها وإدارة محلية، تتوفر على موارد بشرية مؤهلة وموارد مالية كافية لتقديم الخدمات الضرورية للسكان.

كما ارتكز هذا التصور على مقارنة، يحل فيها منطق الدولة المواكبة محل منطق الإدارة الوصية والانتقال من المقاربة القطاعية لتدخل مصالح الدولة فوق تراب الجماعة إلى المقاربة التعاقدية والتشاركية حول مشاريع مندمجة. إن الإصلاح الذي تم تسطيره في القانون المعدل للميثاق الجماعي ارتكز على ثلاث محاور أساسية، تهم الشأن المحلي بالمغرب وهي:

- تطوير الحكامة المحلية؛
- الرفع من فعالية الإدارة الجماعية؛
- تقوية آلية التعاون بين الجماعات والشراكة مع القطاع الخاص.

السيد الوزير،

إن هذه الإصلاحات التي جاء بها القانون الأخير المعدل للميثاق الجماعي والتي كان الغرض منها إعادة النظر في كيفية تدبير الشأن المحلي بالمغرب، تأتي في أفق الاستحقاقات المقبلة المعلن عن إجرائها في 12 يونيو 2009، وسوف لن يكون لها معنى أو مبرر إذا لم يتم توفير المناخ الملائم لإجراء الانتخابات الجماعية المقبلة في جو من المسؤولية والتزاهة ومنع استعمال المال في العمليات الانتخابية الجماعية، وذلك من أجل الوصول إلى إفراز نخب محلية حقيقية، قادرة على النهوض بأوضاع الساكنة المحلية

السيد رئيس الجلسة:

تفضل لطرح السؤال، تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد أحمد الكور:

أنا ما بغيت تعليق ديال حتى شي حد، الله يجازيك بخير، السيد الرئيس. احنا بغينا نصلحو بلادنا.

السيد الرئيس، إلى سمحتي..

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على اشرف المرسلين

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

أختي وإخواني المستشارون،

كيف قلت لكم، السيد الرئيس، في إطار نقطة نظام، كنعيشو هاد المحطة كل ست سنين. احنا ما عندناش الشك في المجهودات الجبارة اللي كتقوم بها وزارة الداخلية، واحنا، كمستشارين جماعيين أو كمجلس المستشارين، كلنا منتخبون محليون.

هذي محطة مهمة في التاريخ ديال بلادنا، غادي نعيشوها، كنشوفو واحد العدد ديال المسؤوليات، ما كتلقاوش هذه الرغبة اللي كنشوفوها اليوم عند المغاربة، كلشي راغب يولي مستشار جماعي أو رئيس جماعي، لأنه كاين واحد التغليف، الحكومة مازال ما قايماش بالواجب ديالها، وأستسمح، السيد وزير الداخلية، لأنه بعض المغاربة كيظنوا أنه الجماعات المحلية هي البقر الحلوب، اللي بغا يعمر جيبو ييجي للجماعات المحلية، يولي مستشار أو يولي رئيس.

ولهذا، السيد الرئيس، التصور ديالي الأول، لأن التصورات كثيرة، التصور الأول ديالي وهو كتمنى من الحكومة الموقرة تفعل بشدة المراقبة، ولما يثبت الاختلاس يجب معاينة هاذ الناس، باش الشعب المغربي يتيق فينا، اللي بغا يولي رئيس خاص يكونوا جيايو مسدودين.

تدبير المال هو التصور الأول اللي غادي نقول ليكم، السيد وزير الداخلية، احنا اليوم كلشي باغي يترشح، مزيان ترشحو باش نصلحو بلادنا، ولكن ما نضنوش أنه ديك الجماعة المحلية راه واحد البقرة ديال الحليب، غادي نمشيو نخلبو منها الحليب.

لهذا، السيد الرئيس، الله يجازيك بخير، أنا كتمنى من هاذ الحكومة الموقرة تفعل جميع لجان الفحص ديالها، وتكون المراقبة مستمرة، ماشي حتى شي واحد، شي معارض تيعجبو الحال وتيصيفط واحد الشكاية لوزارة الداخلية وتتصيفط وزارة الداخلية واحد اللجنة باش تراقب.

لا، السيد الرئيس، المراقبة خاصها تكون مستمرة، وهذا اللي كيصيفط أش تيقول؟ تيقول أنا جيت ليكم التفتيشية نجي تراقب. بكل تقديري للسادة المنتخبين، كاين منتخبون اللي نزهاء، نظاف، وكاين عندنا اللي ما نظافش، اللي ما نظيفش خاصو يمشي بحالو، يمشي يتكلف

بشغالاتو.

ولهذا، هذا هو التصور الأول والمهم ديالي، كاين تصورات عديدة، ما غاديش نطول عليكم، السيد الرئيس، أنا تساؤلي هنا: واش وزارة الداخلية عندها شي منظور باش تتغلب على هذه الظاهرة اللي غادي نوليو، لأن هاذ الاستحقاقات المقبلة غادي تكون محطة تاريخية للمغرب؟ ولهذا أتمنى أن ننظف أنفسنا. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الآتي السابع في نفس الموضوع، حول دور الجماعات المحلية، للمستشارين المحترمين السادة: إدريس الراضي، عبد المجيد المهاشي، نور الدين بركاع، عادل المعطي، لحسن نبيه، أحمد الشافعي، الغازي اغرابية، أحمد الحفيري، الحسين الحداوي، الحبيب الزويكي، عمر الجزولي، ابراهيم بنديدي، عبد القادر النيلي، البشير أهل حاد، محمد جليل، عبد الحميد أبرشان، علي أساكتي، أحمد الناوي، أحمد التوزي، محمد تظومنت، عبد الرحيم الشرفاوي، حسن أوتغلياست، المهدي زركو. فليتفضل أحد المستشارين لبط السؤال. تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد المهدي زركو:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

أختي المستشارة،

إخواني المستشارون،

السيد الوزير،

ونحن على مقربة من الانتخابات الجماعية، لا أحد ينازع بأن نجاح المغرب رهين بمدى الرفع من معدلات المشاركة الانتخابية وتحفيز المواطن المغربي على الثقة في مؤسساته المحلية والوطنية، والمدخل الطبيعي لاسترجاع ثقة المواطن هو تعزيز دور المؤسسات المنتخبة في مجالات التنمية وتنشيط الاقتصاد وتمكينها من الوسائل المادية والبشرية، لكي تضطلع بدورها في التصدي لطواهر البطالة والفقر والتهميش.

فهناك جماعات قروية كثيرة وحضرية لا تتوفر على أي مداخل، مثلا: الجماعات القروية والحضرية بالأقاليم الجنوبية، كما أن ذلك يستدعي أيضا تعزيز دور المنتخب لتمثيل السكان، فأى دور تتصور الحكومة للجماعات المحلية المقبلة؟ وما هي الوسائل التي ستوفرها لدعمها؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

آخر سؤال في هذا الموضوع، حول تصورات الحكومة للوضع المستقبلي للجماعات المحلية، للمستشارين المحترمين السادة: مبارك السباعي،

تفكيركم في إيجاد حلول لمختلف المشاكل التي تعيق عمل هذه الجماعات.
شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السيد وزير الداخلية، لديكم 24 دقيقة للإجابة على الأسئلة الثمانية.
تفضل إلى المنصة.

السيد شكيب بنموسى، وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة والسادة المستشارون المحترمون،

أود في البداية أن أشكر السيدة والسادة المستشارين المحترمين الذين تناولوا، من خلال أسئلتهم، جوانب مهمة تمس حياتنا اليومية عبر مؤسسات محورية في بناء الديمقراطية، ألا وهي الجماعات المحلية. ولابد من التأكيد في البداية أن الجماعات المحلية، بعد واحد التجربة اللي دابا تتفوق ثلاثين سنة من الممارسة، أصبحت تحظى اليوم على الأقل بميزتين أساسيتين:

- الميزة الأولى تتمثل في إسناد صلاحيات واسعة للجماعات المحلية، تجعلها مسؤولة عن تقديم خدمات أساسية للمواطن، سواء في المدينة أو في البادية، نذكر منها على سبيل المثال: الطرق والمسالك لفك العزلة في البادية، التطهير والإنارة وجمع النفايات والنقل الحضري، الذي أصبح يشكل الشغل الشاغل لفئات عريضة من المواطنين في المدن، تهيئ مناطق للأنشطة الاقتصادية، وبالتالي المساهمة في إنعاش الشغل الذي يأتي على رأس الأولويات في كل أسرة مغربية، والمساهمة في الورش الكبير ديال المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

- أما الميزة الثانية، تتمثل في كون أن الجماعة لا يتم تسييرها من طرف موظفين، بل هي مؤسسة عمومية، يوجد على رأسها منتخبون، يتجددون على رأس كل ست سنوات ويتولون المهام التالية:

- مهمة تحديد البرامج التنموية للساكنة التي صوتت عليهم؛

- مهمة تسيير ميزانيات اللي هي جد مهمة. الغلاف المالي اللي هو مخصص للجماعات المحلية انتقل من 2003 اللي كان 15 مليار ديال الدرهم إلى اليوم 25 مليار ديال الدرهم؛

- الإشراف أيضا على إعداد وتنفيذ مشاريع لفائدة المواطنين.

وهذا الجماعات، هاذ المؤسسات، تتوفر على إدارات مهمة تضم ما يناهز 150 ألف موظف وموظفة.

إذن يمكن القول أن الجماعات المحلية تتولى مسؤولية تقديم خدمات أساسية وتحظى باستقلالية في المجالين الإداري والمالي، ويبقى دور لا الأحزاب السياسية ولا المنتخبين أساسى في تدبيرها.

عبد السلام الودي، حسن زهير، سعيد كمال، عبد الصمد عرشان، عبد الرحيم الكوباىي.

فليتفضل أحد المستشارين لطرح السؤال، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

أختي، إخواني المستشارون المحترمون،

ونحن على أبواب الانتخابات الجماعية، لابد من التذكير أن بلادنا قد قطعت أشواطاً مهمة على مستوى اللامركزية واللامركزية، الذي لعبت فيه الجماعات المحلية الدور الرئيسي، إذ سجلت تجربة رائدة في مجال دعم المسار التنموي والديمقراطي الذي شهده المغرب، ومن ثم فإن الجماعات المحلية - سواء الجماعات الحضرية أو القروية - أو مجالس العائلات أو الأقاليم أو مجالس الجهات، تعتبر محاور أساسية للتنمية، ولاشك أن الأساس لترسيخ وتطوير عقيدتها ينطلق من هذه المؤسسات الجماعية.

ونظراً لارتباط هذا النهج بتطلعات المواطنين وباعتباره ضرورة ملحة، تملها حميات تسيير الشأن المحلي وما يواكب ذلك من نمو اقتصادي واجتماعي، لكن - ومع الأسف - لا يخفى على الجميع الكم الهائل من المشاكل والمعوقات التي تعترض عمل هذه المؤسسات الجماعية، منها ما يرتبط بتركيبها البشرية والمجسدة في المنتخبين الذين يتولون تسيير الشأن المحلي والذين يعانون من ضعف المعرفة والتكوين، في غياب تام للتعبة والتأطير، الذي أصبح التزاماً على وزارة الداخلية الاهتمام به ووضع برنامج محدد في هذا الصدد.

ومن المشاكل كذلك ما يرتبط بقوة سلطة الوصاية، الأمر الذي يتطلب خلق علاقات جديدة يطبعها التعاون والتعامل المرن والتكامل بين سلطات الوصاية والجماعة، وهناك من المشاكل والمعوقات التي تعاني منها الجماعات المحلية ما يرتبط كذلك بالعجز المالي الكبير الذي تعيشه العديد من الجماعات، خاصة تلك المتواجدة في بعض المناطق النائية، والتي تعاني من قلة المداخيل، إن لم نقل غياباً تاماً فيها.

هذه الجماعات التي تفضل تنتظر دعم الدولة، فقط من أجل تسيير دواليب الإدارة الجماعية دون تحقيق أهداف التنمية، وما أحوج الجماعات القروية للتنمية، لذلك أصبح من المفروض البحث عن سبل خلق التوازن بين مختلف جماعات المملكة بخصوص فرص الدعم والاستثمار، لتصبح قادرة، كوحدات، على توظيف إمكانياتها الذاتية للرفع من مؤهلاتها وتوظيفها في الاستثمار المنتج لفرص الشغل ولخدمة المصالح والحاجيات اليومية للمواطنين.

ولذلك، وارتباطاً بما سبق، نسألكم السيد الوزير عن تصورات وزارتك للوضع الذي ينبغي أن تكون عليه الجماعات المحلية، وعن مدى

الصندوق، فور تنصيبها، مجهودات جبارة توجت بالإعلان نهاية شهر أبريل وبداية شهر ماي الجاري عن المشاريع المقبولة للاستفادة من التمويل برسم النصف الأول من السنة الجارية، فعدد المشاريع المقبولة بلغ حوالي 30 مشروعا، منها 9 مشاريع مقدمة من طرف الأحزاب السياسية و5 مشاريع تقدمت بها جمعيات ذات طابع وطني و15 مشروعا مقدمة من طرف جمعيات محلية، وقد بلغت التكلفة الإجمالية لهذه المشاريع ما يفوق 7 مليون و300 ألف درهم، ممولة من طرف الصندوق بنسبة تفوق 60%.

أما فيما يخص تعبئة المواطنين من أجل مشاركة قوية في الانتخابات المقبلة، فقد اتخذت التدابير اللازمة لتنظيم حملات تحسيسية عبر وسائل الإعلام المسموعة والمرئية العمومية.

إن هذه الحملات تروم أساسا تعبئة الناخبين وتحسيسهم بأهمية الشأن المحلي ودور الجماعة في إطار سياسة القرب وآفاق الحكامة المحلية ببلادنا، مع حثهم على سحب بطائقتهم الانتخابية والتوجه إلى مكاتب الاقتراع والتعريف بطريقة التصويت وتفسيرها لتمكين كافة فئات المجتمع من استيعابها وفهمها.

وبالنسبة لتخليق العملية الانتخابية، فإن السلطات العمومية ستعمل وفق الإرادة الملكية السامية الداعية إلى جعل نزاهة الانتخابات المدخل الأساسي لمصادقية المؤسسات التمثيلية.

وتنفيذا لمضمون الدورية المشتركة الموقعة بين وزارة العدل والداخلية، سيتم:

- تعبئة كافة الوسائل والطاقات المتوفرة لرصد جميع المخالفات الانتخابية وتحريك المتابعات وتقديم المخالفين إلى العدالة. وقد تم تفعيل اللجنة المركزية على صعيد كل من وزارتي العدل والداخلية والخلايا الجهوية والإقليمية التي عهد إليها بتتبع الإدعاءات والشكايات المتعلقة بالخرافات الانتخابية والتصدي لها، كما تم اتخاذ عدة تدابير تهدف أساسا إلى تعبئة الأجهزة الأمنية لرصد كل التجاوزات، التي قد تحصل خلال هذه الاستحقاقات، وذلك تحت إشراف النيابة العامة؛

- ثانيا، التزام السلطات المحلية والأمنية بالحياد إزاء العمليات الانتخابية برمتها؛

- ثالثا، التصدي للمحاولات الرامية إلى استعمال وسائل الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العامة لأغراض انتخابية، مع الحرص - في نفس الوقت - على استمرار سير المرفق الجماعي باعتباره مرفقا عموميا.

وينبغي التوضيح بهذا الخصوص، أن تفعيل السلم للإجراءات الوقائية والتدابير الجزرية، يقتضي التوفيق بين التزام الصرامة في تطبيق الضوابط المنظمة للحملة الانتخابية والحفاظ - في نفس الآن - على الأجواء الطبيعية للحملة الانتخابية وإنعاش روح المنافسة الشريفة.

وبالرغم من تضافر الإجراءات الجزرية والوقائية، فإنها تبقى غير كافية

وبالرجوع إلى الأسئلة ديال السيدة والسادة المستشارين، هي تطرقت إلى محورين:

- المحور الأول: يتعلق بانتخابات 12 يونيو والاستعدادات التي قامت بها الوزارة في هذا الصدد؛

- المحور الثاني: يتعلق بتصورنا لجماعة ما بعد 12 يونيو والتدابير والإجراءات التي اتخذتها هذه الوزارة كأرضية أو كقاربة.

فجوابا على المحور الأول المتعلق بالانتخابات، فسأركز على أربعة عناصر أساسية تتعلق - بالتوالي - بإعداد الهيئة الناخبة الوطنية والإجراءات الخاصة بدعم قدرات السادة التمثيلية والمخطط التواصل المعتمد والتدابير المتخذة لتخليق العملية الانتخابية.

فبالنسبة للعنصر الأول المتعلق بإعداد الهيئة الناخبة الوطنية، فإن نتائج المراجعة الاستثنائية للوائح الانتخابية التي جرت في ظروف إيجابية، ساعدت على تحقيق الأهداف الرئيسية المحددة لها، سواء على مستوى التسجيلات الجديدة، أو فيما يخص تفعيل القواعد القانونية الجديدة المتعلقة بالتسجيل وضبط هوية الناخبين.

ويمكن أن أؤكد أن هذه الإجراءات مكنت - من الناحية العملية - من تحسين جودة اللوائح الحالية وتوفير الظروف المطلوبة لتحقيق سلامتها وشفافيتها.

وخلال عملية المراجعة الاستثنائية، قامت الوزارة بالتنعق الدقيق والمستمر لكافة مراحلها، واتخذت الإجراءات المطلوبة كلما كان ذلك ممكنا من الناحية القانونية، ومن طبيعة الحال تبقى لكل الأشخاص الذين يعتبرون أنفسهم بأنهم متضررون أن يعرضوا الأمر أمام القضاء.

وفي إطار تدعيم شفافية المراحل التمهيدية للاقتراع، سلم للهيئات السياسية، التي تقدمت بطلبات في هذا الشأن، مستخرج من اللوائح الانتخابية النهائية مرتبة حسب مكاتب التصويت.

أما المرحلة الحالية فتمتيز بشروع المواطنين ابتداء من يوم الجمعة الأخير في سحب بطائقتهم الانتخابية الجديدة، التي ستعتمد في التصويت بمناسبة اقتراع 12 يونيو 2009. وقد تم اتخاذ التدابير اللازمة لضمان نجاح هذه العملية والحرص على تقريب المكاتب الإدارية المخصصة لهذه الغاية من المواطنين. وهنا لا بد من التذكير بالإجراء القانوني الجديد الذي يسمح للسلطة الإدارية المحلية بتوزيع البطائق الانتخابية، وسنسر على أن تقوم السلطة بعملها في هذا الباب بكل مسؤولية وحياد، كما أن الأحزاب مدعوة للمساهمة في تأطير المواطنين وحثهم على سحب بطائقتهم الانتخابية.

أما بالنسبة لإدماج المرأة في الحياة التمثيلية المحلية، فقد حرصت الحكومة على إخراج الدعم لتشجيع تمثيلية النساء إلى حيز الوجود، واتخذت التدابير التنظيمية والعملية اللازمة لذلك قبل حلول الأجل المحدد لإيداع الترشيحات للانتخابات الجماعية. وقد بذلت اللجنة المكلفة بتفعيل

وانطلاقاً من هذه التحديات والتشخيص الذي تم مع عدد مهم من المنتخبين، وضعت الوزارة مخططاً إستراتيجياً أسميناه: "الجماعة في أفق 2015"، يشمل عدة ميادين متعلقة بالجماعة وتدير الشأن المحلي:

- فالميدان الأول، هو ميدان تخطيط التنمية المحلية، يتعلق بتعزيز ثقافة التخطيط، التي تقتضي منا تقوية قدرات الجماعات، حتى تخرج مخططاتها للوجود وترمى مشاريعها على المدى المتوسط، وتمكنها من الاستعمال الأفضل للموارد؛

- أما الميدان الثاني، يتعلق بتفعيل دور الإدارة المحلية، من خلال هيكلية الإدارة التي يجب أن تتوفر على تنظيم محكم وعلى نظام معلوماتي وآليات تدير حديثة وثانياً على تحديد الموارد البشرية، وذلك من خلال عدة أورش تهم: آليات التوظيف لتمكين الجماعات من جلب أحسن الكفاءات، وآليات التحفيز والتكوين حتى تمارس الكفاءات الحالية المهام المنوطة بها في أحسن الظروف، وآليات التأطير الإدارية للموارد البشرية، وذلك بإيلاء عناية خاصة للطائفة والأطر التي ستتولى المسؤولية في المناصب العليا في تدير الجماعة، وستنظم الوزارة بهذا الخصوص سلسلة من اللقاءات الموضوعية في أواخر هذه السنة والتي ستختتم بلقاء وطني؛

- أما الميدان الثالث، فيهم تعبئة الموارد المالية، التي لازالت غير معبأة بالشكل المطلوب، ولقد فتحت الوزارة عدة أورش تتعلق بتعبئة هذه الموارد الممكنة، عبر دراسات ميدانية خاصة وحول إعادة النظر في طريقة تدير وتحصيل الجبايات المحلية.

أما الجانب الثاني أو الورش الثاني، فيما يخص تعبئة الموارد المالية، فيهم تدير الممتلكات، لأنها توفر مداخيل للجماعات. وفي هذا الإطار، تمت المصادقة على مشروع قانون تدير الممتلكات على مستوى المجلس الوزاري الأخير، وسيتم تقديم ومناقشة هذا المشروع قانون داخل البرلمان ابتداء من الأسبوع المقبل.

- أما الميدان الرابع، المتعلق بالاحترافية في تدير المرافق، وذلك من خلال سن الضوابط المرجعية وإنجاز المشاريع وتوفير الدلائل المسطرية وتعزيز الكفاءات بالبرامج التكوينية الضرورية.

السيد الرئيس،

السيدة والسادة المستشارون المحترمون،

إن مواكبة الجماعات المحلية لكسب رهانات على مستوى الميادين الذي سبق ذكرها، جعل الوزارة تتبنى مقاربة مندمجة، ترمي إلى وضع مجموعة من المناهج وآليات التدير النموذجية رهن إشارة الجماعات، وكذا دعم عدة برامج تنمية كالتأهيل الحضري والنقل العمومي والتطهير ومعالجة النفايات والطرق القروية والماء الشروب والكهرباء، إلى جانب دعم تحسين الخدمات في مجال الحالة المدنية أو مكاتب الوقاية الصحية.

وهكذا، فإن مواكبة الدولة لا تعني في أي حال من الأحوال القيام بما

إذا لم تكن مصحوبة بإرادة حقيقية للأطراف المعنية الأخرى، منها الأحزاب السياسية التي يتعين عليها انتقاء مرشحيها وتأطيرهم، المرشحين الذين يتعين عليهم التحلي بروح المنافسة الشريفة والناخبين المدعويين لاختيار النخب المؤهلة لتدير الشأن المحلي.

وجواباً على المحور الثاني، المتعلق بالإجراءات العملية التي تنوي الوزارة القيام بها حتى تؤدي الجماعات المحلية دورها كاملاً، وتكون أكثر قرباً من المواطن وتأخذ بعين الاعتبار حاجياته، فإنه يجب التذكير بالعمل الإستباقي الذي قامت به الوزارة بمشاركة أكثر من 2000 منتخب محلي ووطني، والذي كان الهدف منه هو تحديد الإصلاحات والإجراءات الضرورية، من خلال تشخيص دقيق أفضى إلى إبراز أربع تحديات لجماعة الغد:

- التحدي الأول، ويرتبط بالرؤية، ذلك أن كل الجماعات لا يمكن أن يتم تسييرها لمدة ست سنوات دون توضيح الرؤية. المجلس الجماعي مدعو لأن يحدد الاختيارات ويخطط ويترجمها إلى مشاريع واقعية، يمكن للمواطن أن يعاينها ويحس بالتعبير.

إن أهمية التوفر على هذه الرؤية تتجلى في كونها تمكن من تحديد الأولويات ومن الاستعمال الأفضل للموارد. أضف إلى ذلك أن تحديد طبيعة هذه الاختيارات يجب أن يتم بشكل تشاوري مع المواطنين ومع المجتمع المدني حتى يتمكن المنتخبون من الاستجابة لتطلعات المواطنين.

وفي هذا السياق، سبق لمجلسكم الموقر أن صادق في التعديل الأخير للميثاق الجماعي على إلزام كل جماعة على التوفر على مخطط جماعي للتنمية وإعداد برامج متعددة السنوات.

- أما التحدي الثاني، فيتعلق بالإدارة المحلية، التي يجب أن تكون فعالة بمواردها البشرية، التي يتعين تعزيزها بالمزيد من آليات التكوين والتحفيز، وبمواردها المالية، التي يتعين بذل المزيد من الجهود لتعبئتها لضمان تمويل المشاريع المسطرة في المخطط الجماعي؛

- أما التحدي الثالث، فيتمثل في عدم قدرة الجماعة المحلية - كوحدة ترابية - أن ترفع لوحدها هذه التحديات دون مساعدة الدولة، التي من الضروري أن تقوم بدور الموائج والمصاحب للجماعات، وألا تقتصر فقط على ممارسة الوصاية؛

- وبخصوص التحدي الرابع، فإنه يتعلق بملائمة الإطار القانوني والتنظيمي، الذي يستدعي منا اعتماد الإصلاحات الضرورية للقوانين المنظمة لتدير الشأن المحلي، خاصة منها: قانون الجبايات المحلية، الميثاق الجماعي، القانون المتعلق بالتنظيم المالي للجماعات المحلية، فضلاً على المراسيم والقرارات التنفيذية لهذه القوانين.

وإننا على يقين أن رفع هذه التحديات في متناولنا جميعاً، إذا عملنا يداً في يد، كل حسب موقعه ومسؤوليته، مواطننا ومنتخبنا، حزبا سياسيا وحكومة.

المواطنين.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الآن أفتح باب التعقيبات على جواب السيد وزير الداخلية، والتعقيب الأول للفريق الحركي. تفضل السيد الرئيس، لكم الكلمة، في إطار التعقيب.

المستشار السيد إدريس مروان:

أريد أن أقول، السيد الوزير، كنعبر على أن هاذ السنة غادي تكون أيضا هي السنة ديال الموارد البشرية، وتتمناو أن الإجراءات الضرورية تكون جاهزة من هنا لآخر السنة، على أساس أن الجماعة تنطلق في عملها، والمصالح الإدارية ديالها مهيكلية بطريقة تسمح لها أن تشتغل حسب ما نريده جميعا.

النقطة الثانية، تتعلق بما يجري الآن على أرض الواقع. هناك ناس، عدد كبير من المواطنين يريدون أن يترشحوا في المدن وفي القرى، ويهددون بسحب ترشيحاتهم بمختلف الوسائل. أريد أن أسجل هذا الأمر. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

التعقيب الثاني للفريق الاستقلالي، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد محمد الأنصاري:

شكرا.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

أختي، إخواني المستشارون،

أود في البداية، باسم الفريق الاستقلالي، أن تقدم مجزيل التشكرات للسيد الوزير على النظرة الشمولية للمرحلة المستقبلية بالنسبة للانتخابات، والتي أبانت عن ضبط الأمور وتصور شامل ومتكامل.

وبالمناسبة، نود كذلك أن نتقدم بالشكر الجزيل للحكومة على ما قامت به من مجهودات بصفة عامة، ووزارة الداخلية بصفة خاصة، من أجل مواكبة الإصلاحات التي جاءت بها الحكومة أخيرا في شكل قوانين وصادق عليها البرلمان، وكذلك الإدارة الترابية، سواء محليا أو إقليميا أو مركزيا من أجل تفعيل تلك القوانين.

وهذا لا يعني أنه ليست هناك بعض الإشكاليات، التي نتمنى من السيد الوزير أن تجتمع اللجنة، وخاصة الفريق الاستقلالي، قد تقدم بطلب في هذا الشأن لمعالجة بعض القضايا، وهذا هو المكان الطبيعي للتوسع في المناقشة، بدل خرق النظام الداخلي داخل القاعة.

يجب أن تقوم به الجماعة، بل إن دورها يكمن في توفير كل ما يلزم توفيره، بما في ذلك تعبئة التمويلات وتقديم الدعم التقني من أجل توفير كل شروط النجاح الذي نتوخاه جميعا، بما فيها تلك المرتبطة بتخليق العمل الجماعي.

ففي مجال تخليق العمل الجماعي، يجب التأكيد في البداية على الدور الذي تقوم به المجالس الجهوية للحسابات، والذي يعرف وتيرة تصاعدية. وفي هذا السياق، لابد من التذكير بأنه تم توظيف ملاحظات وخلاصات تقارير هذه المجالس لسن بعض الضوابط والقواعد الاحترازية، التي من شأنها تفادي بعض الاختلالات المسطرية مستقبلا.

كما يجب التذكير أيضا أن الوزارة قامت منذ بداية سنة 2008 بأكثر من 150 مهمة مراقبة، بينت أن أغلبية الاختلالات راجعة أساسا إلى نقص في الإلمام بالمساطر، كما بينت وجود خرق قانون في عدد من الحالات.

وانطلاقا من هذه المعطيات، استهدف تدخل الوزارة تحقيق جملة من الأهداف المتمثلة:

- أولا، الشفافية: تم تبليغ الرأي العام ببعض القرارات والمعطيات المتعلقة بتدبير شؤون الجماعات؛

- ثانيا، ترسيخ ثقافة التدقيق والإفتحاص لدى المسؤولين الجماعيين؛

- ثالثا، مضاعفة الجهود في تأطير وتوجيه وإرشاد المنتخبين، حتى يتوفروا على دراية أكبر بتدبير شؤون جماعتهم؛

- رابعا، اتخاذ إجراءات تأديبية كالعزل أو التوقيف، التي مست تقريبا 40 رئيس أو نائب رئيس أو مستشار في الحالات التي تستدعي ذلك، تنفيذا للمقتضيات الجاري بها العمل.

وفي نفس الإطار، تعمل الوزارة على تقوية حماس المراقبة والتفتيش عبر إعادة تأهيله وتطعيمه بكفاءات جديدة ومتمكنة من أحدث تقنيات المراقبة والإفتحاص.

السيد الرئيس،

السيدة والسادة المستشارون المحترمون،

أريد في الأخير أن أؤكد على أن كل هذه الإجراءات تجعل جماعة الغد في متناولنا جميعا، ويبقى المدخل الأساسي في هذا المسار هو البدء بكسب رهان انتخابات 12 يونيو، هذه الانتخابات التي هي مسؤولية الجميع، ويجب على كل واحد منا أن يتحمل مسؤوليته من موقعة.

فالأحزاب السياسية مدعوة لأن تقدم مرشحين يتميزون بالأمانة والكفاءة، يكونون في مستوى هذه التحديات وفي مستوى تطلعات المواطنين، والمواطن له مسؤولية المشاركة أولا وحسن اختيار من سيدبر شؤونه ثانيا، أما الحكومة فإنها ستنتصدي بكل حزم لكل ما يمكن أن يمس النزاهة والاختيار الحر للمواطن والتدبير الجماعي الجيد الكفيل بتحقيق مصالح

رابعا، في الموارد البشرية: الموارد البشرية الآن هناك نقص كبير، هناك عدم كفاية، ثم يصعب التوظيف حسب المتطلبات التقنية، كيف يمكن التغلب على هذه الإشكالية؟

فكذلك بالنسبة لإشكالية العقارات، مطلوب من الجماعات المحلية أن تضع تخطيطا إستراتيجيا، ولكن العرقلة الأكبر هي غياب وعدم وجود ما يكفي من العقارات.

النظام المالي مازال معطلا، بالخصوص أن هناك محاصرة حاليا في واحد العدد ديال الملفات، نظام الصفقات الخاص بالجماعات المحلية لم يصدر بعد، لا بد من السرعة.

ووضع نظام الحكامة كذلك يفتقد إلى نظام لضمان التحكم في وضع الإستراتيجيات التنموية والدراسات، هذا لم يتحقق بعد.

وأخيرا، إشكالية تعميم التجربة في مجال التعاون الدولي أو التعاون اللامركزي، حتى يستفيد منها الجميع.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

التعقيب الرابع للفريق الاشتراكي، تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد محمد الخضوري:

شكرا السيد الرئيس.

نحن بدورنا نسجل التصريحات الإيجابية والالتزامات للسيد وزير الداخلية، ونقول أن الإتحاد الاشتراكي لازال يحارب الفساد والمفسدين بالمسائلة والمراقبة والمحاسبة وعدم الإفلات من العقاب.

كذلك نسجل ما جاء بالتصريحات التي أدلى بها السيد وزير الداخلية فيما يخص المشكل ديال العيون.

نسجل نقطة أخرى، ألا وهي التلاعبات التي تنجي في الصفقات، لا من ناحية طريقة توزيعها ولا من ناحية تطبيق الصفقات.

استغلال إمكانيات الجماعات المحلية في حملة انتخابية سابقة لأوانها. مآل تقارير المجالس الجهوية للحسابات. مآل توصيات ومناظرة أكادير وإخراجها لحيز التطبيق.

كل هذا، السيد الوزير، في غياب إخراج هذه الضوابط، نخشى التراجع على المكتسبات لبلادنا، ما جنته بلادنا من مكتسبات.

وأخيرا، نسجل عدم اهتمام وزارتك في برجة المجال الأخضر في مدننا، فالجال الأخضر قد ولى وذهب من جميع المدن بدون استثناء.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

دائما في إطار التعقيب على جواب السيد وزير الداخلية، التعقيب

ثم كذلك أقترح، السيد الوزير، في هذا السياق كذلك، لما لكم من إرادة وعزم على أن تمر العمليات المستقبلية بصفة شفافة وبنزاهة تامة وتكافؤ الفرص بالنسبة لكافة الناخبين والمواطنين على حد سواء، أن تعملوا على طبع دليل مبسط جدا يوزع بشكل كبير ليبين المستجدات في المجال الانتخابي وكذلك المكتسبات بالنسبة للقوانين الجديدة، لكي يكون الرأي العام على علم، بالإضافة إلى ما وقع نشره عن طريق وسائل الإعلام سواء السمعية-البصرية أو المرئية.

وأخيرا كذلك نتمنى، السيد الوزير المحترم، أن تعملوا جاهدين - وكعادتكم - على مواصلة الجهود في شتى المستويات لكي، إن شاء الله، يكون حفل وعرس كبير للمغاربة بالمشاركة بكثافة في الانتخابات والاستحقاقات المقبلة. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

التعقيب الثالث لفريق التحالف الاشتراكي، تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد اللطيف أوعمو:

السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

في الواقع، ختمت عرضكم بمفتاح كبير، والرهان الكبير ألا وهو مدى قدرة تجربتنا جميعا على التغلب على إشكالية الانتخابات وضمان نزاهتها.

فقط نرى أنه لم نصل بعد إلى مرحلة الدعاية، ولكن نستشعر بأن الدعاية انطلقت من طرف بعض الأحزاب، وباستعمال وسائل غير مسؤولة، لا في التغليف ولا في استعمال بعض الوسائل للتشكيك والاستمالة بشكل فطري وغير سليم، فلا بد من مراجعة هذا الأسلوب لضمان التعددية واستحضار ما تحقق من تراكم في التقاليد في هذا البلد، بالخصوص في هذا المجال وانطلاقا من جميع الدساتير التي عرفتها البلاد.

ثانيا، في مجال التقطيع الانتخابي، أظن أن هناك مشكل حاليا في بعض الأماكن أن التقطيع غير مسالير للأهداف التي رسمت، بحيث أن هناك بعض الجماعات قطعت بعض أحيائها أو دواويرها ففصلت عن بعضها نظريا، ولكن واقعا هي مندججة، ولكن طرف في هاذ الجماعة وطرف في جماعة أخرى .

ثالثا، في هذا مجال التقطيع، ستكون هناك إكراهات على الجماعات الحضرية الصغيرة وخصوصا التي شرعت في إعادة هيكلة وتحديث مجالها، لتجد أمامها ركاما آخر من البنات القروية، لا بد لها أن تحدث مشاكل في تعطيل تميمتها، خصوصا في الهيكلة.

مسألة توسيع الصلاحيات، صحيح أن هناك مجال كبير للصلاحيات في قانون الميثاق الجماعي، ولكن لم يواز به بالشكل الكافي نقل الموارد المالية الموازي لنقل الصلاحيات.

الخامس للفريق الفيدرالي. تفضل.

المستشار السيد عبد المالك أفرياط:

شكرا السيد الرئيس.

في الحقيقة، يمكن أن أسجل ملاحظة أساسية، هو أنه في الأنظمة الديمقراطية لا تطرح مثل هذه الأسئلة التي طرحت اليوم، خاصة وأنا على بعد بضعة أيام من الاستحقاقات المقبلة، وما طبيعة الأسئلة التي طرحت إلا دليل على ما يشوب الاستحقاقات وأيضا تدبير الجماعات المحلية من إختلالات ومن تسبب ومن هدر للمال العام.

بل و أكثر من هذا "وشهد شاهد من أهلها"، وأنه اليوم قال أحد المستشارين بأنه كين اللي "تيعمر جيبو" ونحن نتساءل: إلى كان شي واحد كييعمر جيبو ومعروف، يجب أن يكشف، وعلى السلطة أن تتحمل كامل مسؤوليتها لإحالتها على المحاكمة وأيضا لاسترجاع ما تم نهبه، هذا من جهة.

والسؤال الأساسي المطروح اليوم هو: كيف يمكن أن نعيد الثقة للمواطنين؟ كيف يمكن أن نعيد الاعتبار للعمل السياسي بشكل عام؟

هذا هو السؤال الحقيقي الذي يجب أن نطرحه جميعا، لأن المشكل ليس مشكل نصوص، بل هو مشكل ممارسات وعقليات عاثت فسادا في العديد من المؤسسات، خاصة منها المنتخبة، وعلى سبيل المثال الجماعات المحلية، لأنه هناك من كان لا يكسب ولا مليما واحدا وأصبح اليوم بقدرة قادر من أشهر المليارديرات.

ومن هنا يجب إعمال القانون المتعلق بالتصريح بالممتلكات ومحاسبة الفاسدين والمفسدين.

لا يكفي أن نتحدث عن الديمقراطية. هناك من يتحدث عن الديمقراطية وهي منه براء، بل هناك اليوم من يمس بأحد رموز الحركة الوطنية الذي - طبعاً - وهب حياته خدمة لقضايا جماهير أمتنا المغربية.

لذلك نقول ونطالب، من على هذا المنبر، أن تتحمل الجهات مسؤوليتها في إطار الحياد الإيجابي، والحياد الإيجابي يعني محاربة ومواجهة كل الفاسدين والمفسدين، أيا كان مستواهم وأيا كان اتماؤهم.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

التعقيب السادس لفريق التجمع والمعاصرة، تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد أحمد الكور:

شكرا السيد الرئيس.

نتشكرو أولا، باسم فريق التجمع والمعاصر، كنشكرو السيد وزير الداخلية على التوضيحات وعلى التقرير الشمولي اللي تقدم به فيما يخص كل التدابير اللي قامت بها وزارة الداخلية في إطار الاستعدادات للاستحقاقات المقبلة، وكتمناو لكم التوفيق، السيد الوزير، لتطبيق هذه

التدابير.

دائماً، لتتمة ما جئت به في السؤال ديالي، السيد الوزير، أنا كنظن أن المحور الأول غادي نمشي دائماً لتدبير المال العام. احنا بغينا - بجانب محاسبتنا أمام الله - نحاسب بطبيعة الحال أمام الإدارة وأمام الرأي العام، ويجب أن نحاسب سياسيا، كيف يجب أن نحاسب سياسيا؟

السيد الوزير،

أنا تنظن أنه قلتيو بأنه في شأن 40 شخص أو مستشار أو رئيس جماعة اللي قاموا ببعض الخروقات في إطار تسيير المال العام. هاد الناس خاصهم يتبلغوا بهم جميع الأحزاب السياسية، خاصكم تراسلوا جميع الأحزاب السياسية وتقولوا لهم بأن هاد الناس تم في شأنهم خرق، أشنو هو؟ أنه هاد الناس غير صالحين لممارسة السياسة أو غير صالحين باش يدبروا المال العام أو الشأن العام، بحيث خاصنا هاد الأحزاب تكون كنعطينا نوع من السجل ديال حسن السيرة السياسية، خاص نجيبوها من هاد الأحزاب، ماشي واحد تيخطف وكذا وكيتزكي هو الأول، ماشي معقول السيد..

لابد ما هاد الجانب نسدوه وخاصكم تتعاونوا مع الأحزاب السياسية باش تحدوا من هاد النزيف، الله يجازيكم بخير، السيد الوزير.

السيد الوزير،

لابد من إعادة النظر في إطار تسيير المال العام أو تدبير الشأن العام المحلي، خاصنا نراجع الصفقات العمومية، لأن المسطرة طويلة وطويلة جدا، والمواطنين ما يمكنهمش ينتظروا، لابد ما نرجو شوية ديال الوقت، لأنه بعض المرات مسطرة ديال واحد الصفقة ديال 200 و 300 ألف درهم أو 400 ألف درهم كتنطوال 3 أو 4 شهور السيد الوزير..

مع الأسف، كنت تخلينا، السيد الرئيس، تتوسعو شوية، لأن طلبنا منك باش تلين معنا شوية، لأنه لا داعي باش نجيو ناقشو موضوع اللي ما غنكلوهش..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

التعقيب السابع للفريق الدستوري، تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد إدريس الراضي:

قبل ما نعقب، لأن في السؤال بالله خدينا دقيقة واحتفظنا ب 2 دقائق، الله يكثر خيركم.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الرئيس،

هاد الملاحظة قلتها في البداية، على أن النظام الداخلي يتحدث عن 3 دقائق للسؤال ودقيقتين للتعقيب، ولا يتحدث عن الجمع ما بين المادة المختصة لكل شق.

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد إدريس الراضي:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

رؤساء الجماعات المحلية، حتى نكونو موضوعيين، ما هم إلا رؤساء أقسام الموظفين، فمعظم الجماعات فقيرة، ولا تتوفر على مداخيل، وفاقده الشيء لا يعطيه.

إذا أردنا أن نحاسب، فلنحاسب رؤساء المصالح الخارجية هما اللي عندهم الفلوس Beaucoup، هما اللي عندهم الفلوس بزاف، ونحاسبو الآمرين بالصرف: الولاة والعمال وواحد المجموعة من الناس هما اللي عندهم الفلوس كثيرة، باش نكونو موضوعيين.

السيد الوزير،

نطلب منكم، السيد الوزير المحترم، أن تحتوا الولاة والعمال، لأنهم هم المؤهلون لإعداد الملفات المقنعة والمتكاملة، بتنسيق مع رؤساء الجماعات المحلية ورؤساء المصالح الخارجية، بهدف تنمية هذه الجماعات وتأهيلها.

ثالثا، ما يقع الآن هو أن المنتخبين عموما يتعرضون للمحاسبة والعزل من طرف الحكومة، مع العلم أننا قدمنا مقترح قانون يوص على أن العزل لا يتم إلا بحكم قضائي، ولا يمكن أن يبقى ضمن اختصاصات الإدارة، لأن المنتخبين صوت عليهم الشعب وليسوا موظفين في الإدارة.

السيد الوزير،

الذي يؤكد صحة هذا الطرح، هناك حالات عزلت فيها إدارتك رئيسا لجماعة ما، إلا أن القضاء اعتبر أن العزل غير قانوني، وهذا إشكال يجب معالجته.

ثالثا، العملية الانتخابية تبدأ من التقييد في اللوائح الانتخابية. نخبكم، السيد الوزير، أن ما يقع الآن من أخطاء مادية بالتشطيب على أسماء المنتخبين، دون إشعارهم بذلك أو إسقاط أسماء من اللوائح، رغم طلب تقييدهم، وهذا يثير إشكالا عويصا.

نطلب منكم إصدار دورية، السيد الوزير، لحث المسؤولين المحليين على تطبيق المادة 27 من مدونة الانتخابات، ونطلب منكم أيضا - عبر وسائل الإعلام - إخبار المواطنين بإمكانية استدراك وتصحيح هذه الأخطاء المادية، لأن عدد كبير من المواطنين يجهلون إمكانية هذا الاستدراك، وهذا الإخبار سوف يشجع على تكثيف المشاركة في العملية الانتخابية.

وشكرا السيد الرئيس والسادة الوزراء.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

التعقيب الأخير لفريق الحركة الديمقراطية الاجتماعية، تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

أختي، إخواني المستشارون المحترمون،

أنا بدوري كنشكر السيد الوزير على الجواب ديالو - الحقيقة - المتنع اللي كان شامل وكامل، وفي الحقيقة وضح لنا الجماعات المقبلة، أشنو هو الدور ديال الجماعات في المستقبل إن شاء الله؟

وهذا غير خاف على السادة المنتخبين، لأن في الحقيقة أي واحد سيكون مسؤول في أي جماعة أو في أي بلدية، إلا ويكون واعي بالمسؤولية ديالو.

وكذلك ما نساوش، السيد الوزير، لأن في الحقيقة، كما جاء في سؤالنا الواضح، واحد العدد ديال الجماعات القروية اللي مغلوبة على أمرها، راه ما جبراش حتى باش تكمل.. الموظفين ما كتخلصهمش من شهر لشهر.

ولهذا، السيد الوزير، أتم علمين بهاد المسائل كاملة وكلها تتعرفوها، غير فيما يخص هاد الجماعات بالضبط كان خاص من الإدارة باش تعطيهم واحد الامتياز، باش حتى هما يلمسوا، على الأقل، غير المسائل اللي هي ضرورة ديال المواطنين، أما الاستثارة ما عندنا ما تقولو فيه.

كذلك، السيد الوزير، حقيقة واحد العدد ديال الفئات ديال اليد العاملة في واحد العدد ديال الجماعات، لكن كاين بعض الجماعات اللي تخلقت ولا اللي بقت راه ما عندهاش باش تخدم، واش نخرجوا هادوك المنتخبين يشطبوا ولا نخرجوا..؟ راه كاين واحد العدد..

السيد الوزير،

راه راسلناكم بواحد العدد الرسائل باش بعض الجماعات اللي كنتستقبل واحد العدد ديال المواطنين دوك اللي عندهم شواطئ مثلا، راه ما عندهمش باش يخدموا، السيد الوزير. احنا راسلنا السلطات الوصية وكذا باش يكون عندنا حتى احنا واحد داك، باش حتى دوك الناس اللي غادي نستقبلو نستقبلوهم في أحسن الظروف.

بقاوا عندنا 4 عمال أو لا 5 راه مشاوا شيفورات، ولكن باش غادي نشطبو ولا باش غادي نقيو، وأتما، السيد الوزير، قلتوا بأنه هذي مسؤولية ديال الجماعات باش تنظف، النظافة راه من مسؤولية الجماعات.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السيد وزير الداخلية، لكم حق الرد في مدة لا تتجاوز 16 دقيقة.

السيد وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة والسادة المستشارون المحترمون،

جاعة اللي في المتناول.

هناك أولا في ميدان ترسيخ ثقافة التخطيط الإستراتيجي والبرمجة المتعددة السنوات، وهذا في الحقيقة غادي، لا الجماعات الحضرية ولا الجماعات القروية، باش يلقاوا الموارد المالية الضرورية باش ينفذوا البرامج ديالهم.

مئين تتكون عندنا واحد الرؤية على 3 أو 4 سنوات أو على 6 سنوات، في الحقيقة يمكن كل الأطراف تتجند باش تلقى الموارد الضرورية باش نفذوا هاد البرامج.

ثانيا: ملي تقولو: "تفعيل دور الإدارة المحلية"، هذا تعني - من طبيعة الحال - هيكله هاذ الإدارة، ولكن تعني أيضا تعزيز الموارد البشرية. عدد من الجماعات عندها يمكن فائض، ولكن عدد من الجماعات الأخرى عندها نقص، لا في اليد العاملة ولا في الأطر اللي يمكن لها تساعد الجماعة باش تقوم وتساعد المنتخبين باش يقوموا بالدور ديالهم.

ملي تقولو: "تكريس منطق المواكبة والمصاحبة" فيما يخص الدولة باش ما تبقاش غير منطق الوصاية، هذا عنده معنى، وإلى خذيتيوا كل البرامج اللي الآن المسطرة في هذا الميدان، هناك عدة برامج فين الدولة والوصاية ما تتدخلش للمراقبة فقط، ولكن كندخل باش توابك لا من الناحية التقنية ولا من الناحية المالية الجماعات، باش يمكن لها تنفذ هاد البرامج ديالها.

وأخيرا، ملي تقولو: "تفعيل الوسائل لضمان تخليق العمل الجماعي"، راه هذا ماشي كلام، أنا خلال يمكن هاد السنوات الأخيرة، راه لاحظتينا أن المفتشية العامة ديال الإدارة الترابية تقوت. كان فيه تكوين عدد كبير ديال المفتشين. الهدف من هذا العمل هو مواكبة الجماعات المحلية وأيضاً - بطبيعة الحال - كلما كانت ضرورة، أخذ التدابير الزجرية الضرورية إلى كانت حاجة إلى أخذ هاد التدابير.

هناك، لازم نذكر بأن فيما يخص التصريح بالممتلكات، المنتخبين المحليين، بطبيعة الحال، هاد القانون التصريح بالممتلكات هوما معينين أيضاً بهاد القانون، وغادي يتطبق عليهم خلال الشهور القادمة.

كل هاذ الإجراءات، في الحقيقة، الهدف منها هو، أولاً، نجعلو من هاد الجماعة المحلية بعد انتخابات 12 يونيو واحد الجماعة اللي هي في خدمة المواطنين، اللي هي يمكن لها تقوم بواحد الخدمات ديال القرب، بالجودة المطلوبة من كل المواطنين، وتعتبرو أن هذا في المتناول. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد وزير الداخلية.

ونواصل مع الأسئلة الآتية الموجهة إلى السيد وزير الداخلية، والتي تتناول موضوع الأمن داخل الأبنك، ونظرا لوحدة الموضوع أستاذنا المجلس الموقر بعرضها دفعة واحدة، وبعد ذلك نعطي الكلمة للسيد الوزير للإجابة

بغيت في البداية نشكر كل السادة المستشارين على التعقيبات اللي أدلوها بها. بغيت نذكر بأن الحكومة اتخذت - ماشي غير اليوم، ولكن منذ هادي عدة شهور - عدة إجراءات وتدابير، اللي الهدف منها هو رفع التحديات الكبرى وخلق واحد المناخ ملائم للنهوض بالعمل الجماعي، وفي هذا الإطار خلق الثقة مع المواطنين.

فأولا، من طبيعة الحال، كان الهدف الأول هو الاستعداد للانتخابات ديال 12 يونيو، حيث اتخذت الوزارة كل الإجراءات لضمان نجاح هذه العملية، بما فيها عملية تحسيس المواطنين للإدلاء بصوتهم واختيار مرشحهم، وهنا كان التزام ديال الحكومة بأخذ كل التدابير الضرورية للتصدي بكل حزم وصرامة لكل ما يمكن أن يمس النزاهة ديال هاد الانتخابات والاختيار الحر للمواطنين.

بطبيعة الحال، كما قلت في البداية، لازم هاد المسؤولية هي مسؤولية أيضا ديال أطراف أخرى.

لازم هنا نؤكد على بعض النقاط:

أولا: فيما يخص الحملات الانتخابية، لازم نتعاملو معهم بالمرونة واللبونة الضرورية، لأن راه الانتخابات لازم يكون فيها صراع، واحنا بغينا هاد الصراع يكون نزيه، وبغينا كل المواطنين يعرفوا أشنو هما البرامج ديال كل المرشحين، ولكن إلى جعلنا هاد الانتخابات ما يبقى أي تحرك، أي اجتماع، ممكن، راه ما بقاتش انتخابات، ولهذا لازم نتعاملو مع الشأن الانتخابي بالمرونة الضرورية والتوازنات الضرورية، وفي نفس الوقت بالحزم الضروري إلى كلوا هناك تجاوزات.

أنا سمعت منذ قليل أنه هناك تهديدات للمرشحين ولا شي حاجة. هذا خطير، إلى كان هناك تهديدات راه الضمانات كلها معطية ديال كل المؤسسات باش كل اللي كيعطيه القانون الحق باش يترشح عنده الحق باش يترشح، وهناك ضمانات إدارية، هناك ضمانات ديال القضاء، اللي يمكن تقدم أمام القضاء إلى كان فيه أي مشكل، وأنا مستعد باش ندرسو أي حالة إلى كانت كاينة.

فيما يخص الإصلاحات والتدابير الرامية إلى تفعيل دور الجماعات المحلية. هاد المقاربة اللي خداتها الحكومة هي مقاربة شمولية، هي مقاربة تشاورية مع كل الأطراف ومع المنتخبين - بطبيعة الحال - اللي كيمهم الأمر في هذا الميدان، هي أيضا مقاربة تدريجية، لأن عندنا القناة بأن باش نبنو الجماعة ديال الغد خاص نبنوها مرحلة بمرحلة، راه ما يمكنش نقولو عندنا واحد الجماعة في واحد الشكل وغنجيو شي جاعة من شي منطقة أخرى من العالم ونطبقوها في المغرب. الجماعة خاصنا نبنو مع المنتخبين اللي عندنا، مع الموارد البشرية اللي هي الآن موجودة، نبنو شوية بشوية هاد الجماعة ديال الغد.

أنا، اللي بغيت نبن، هي الآن كل التدابير اللي اتخذت، بتعاون مع كل المنتخبين، هاد التدابير في الحقيقة تجعل أن هاد الجماعة ديال الغد هي

عنها.

السؤال الآتي الأول في الموضوع، الموجه إلى السيد وزير الداخلية، حول الخطة الأمنية التي تعتمون القيام بها داخل المؤسسات البنكية، للمستشارين المحترمين السادة: عبد الحق التازي، أحمد القادري، محمد الأنصاري، محمد السوسني الموساوي، محمد أبو الفرج، العربي الحرشى، عبد الكبير برقية، عبد الغني مكاي وعبد اللطيف أبدوح.
فليتفضل أحد المستشارين لطرح السؤال، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الكبير برقية:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

السيد الوزير،

توالت في الأيام الأخيرة تصرفات لا تليق بمجتمعنا وهي عمليات السطو وسرقة المؤسسات البنكية من قبل عصابات متخصصة، الشيء الذي خلق جوا من الذعر والتوتر والخوف وانعدام الثقة في صفوف الزبناء بهذه المؤسسات.

ووعيا منكم بخطورة هاذ الموضوع، سبق لكم أن صرحتم، السيد الوزير، لوسائل الإعلام بعزم الوزارة على القيام بخطة أمنية لحماية هته المؤسسات والتصدي لهذه العصابات، وأغتم هذه الفرصة، السيد الوزير، وأود باسم حزينا أن أهنتكم وكذلك رجال الأمن الوطني على الدور الإيجابي في هذه الحالة.

ولتنوير الرأي العام الوطني نسألكم السيد الوزير عن مضامين هذه الخطة التي تقدمتم بها ليعلم الجميع هاد الموقف النبيل من طرفكم.
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال الآتي الثاني في نفس الموضوع، حول الأمن داخل الأبنك، للمستشارين المحترمين السادة: محمد الحضورى، مولاي الحسن طالب، زبيدة بوعبياد، سعيد سرار، عبد الرحمان أشن، محمد العلمي، علي سالم شكاف، أبو بكر عبيد، عمر مورو، محمد تحيفة، بوشعيب هلالى، محمد نقاد، دحان الدرهم، المحجوب الدايدا، عبد الوهاب بلقييه، سلامة الحافظي وحسن قاسمي.

فليتفضل أحد السادة المستشارين لسط السؤال، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد محمد تحيفة:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

أختي، إخواني المستشارون،

عرف القطاع البنكي طفرة كبيرة في السنوات الأخيرة، حيث أصبحت الأرباح التي تجنيها المؤسسات البنكية ضخمة ومتعددة المصادر، كما أن الدولة ساهمت في نمو هذا القطاع عبر تسهيل تدخلاته وتمتيعه بامتيازات كبيرة على المستوى الضريبي والحمايى، غير أن ظاهرة السرقة المتكررة التي أصبحت تعرفها مجموعة من الوكالات البنكية عبر التراب الوطني، إلى درجة أصبحنا نعتقد معها أن هذه السرقات منظمة، وتزايد خطورتها على حياة المواطنين وأموالهم، ورغم ذلك فإن هذه الوكالات البنكية لم تتخذ كل الإجراءات والتدابير الأمنية اللازمة للتصدي لهذه السرقات رغم الأرباح التي تجنيها.

فما هي حصيلة تقييمكم، السيد الوزير، لهذه الظاهرة الجديدة والخطيرة المتمثلة في سرقة الأبنك؟ وما هو الدور الذي تقومون به لحمايتها؟ وما هي التدابير التي فرضتموها على الوكالات البنكية للحماية الأمنية الذاتية؟
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال الآتي الثالث في نفس الموضوع، حول هل التدابير والاحتياطات الاحترازية والأمنية، حسب تصور وزارة الداخلية، كفيلا وحدها للحد من ظاهرة السطو على الأبنك، على المدى البعيد؟ للمستشارين المحترمين السادة: محمد لشكر، محمد دعيدة، عبد السلام خيرات، محمد بورمان، محمد العشاب، حسن أكليم، عبد الحميد فاتحي، عبد الرحيم الرماح، محمد الهبطي، عبد المالك أفرياط، محمد عداد الزغاري وأحمد العاطفي.

فليتفضل أحد المستشارين لطرح السؤال، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الرحيم الرماح:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

موضوع سؤالنا - بطبيعة الحال - يتعلق بوضعية القطاع البنكي.

السيد وزير الداخلية المحترم،

يعيش المغرب مؤخرا على وقع ظاهرة خطيرة، تتمثل في تزايد حالات السطو على عدة أبنك، مما استدعى تدخل وزارة الداخلية من خلال عقد اتفاقية في 12 يونيو 2008 بين الوزارة المعنية والمجموعة المهنية للبنوك، حيث تنص هذه الاتفاقية على اتخاذ جميع التدابير والاحتياطات الأمنية لتأمين حماية الأموال والأشخاص داخل المؤسسات البنكية.

كانت جات باش تساند هاد المخطط، بل من 150 مليار متاع الدرهم متاع الاستثار اللي غادي تكون خلال العشر سنوات المقبلة، الأبنك قبطت على عاتقها 100 مليار متاع الدرهم تديرها أمام المستثمرين في نطاق التنمية الفلاحية في المغرب.

ولهذا أقل شيء هو نضمنو لهم، على كل حال، الأمن في المؤسسات ديالهم والرواج ديالهم. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم، السيد وزير الداخلية، للإجابة على الأسئلة الأربعة.

السيد وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة والسادة المستشارون المحترمون،

في الحقيقة، القطاع البنكي يمثل - بطبيعة الحال - إحدى أعمدة الاقتصاد الوطني، ولذلك يعتبر من القطاعات الحساسة التي يجب أن تحظى بتغطية أمنية خاصة، فبالنظر إلى حجم الأموال التي يتم تداولها على مستوى الوكالات البنكية، فإنها يمكن أن تشكل هدفا لعناصر إجرامية. قد تسعى للحصول على الأموال لتوظيفها في ارتكاب جرائم أكثر خطورة.

ولقد بينت الكثير من التحريات التي تم إجراؤها بمناسبة تفكيك بعض الخلايا الإرهابية أن أفراد هذه الخلايا قاموا بالفعل برصد مقرات الوكالات البنكية والبريدية لتنفيذ عمليات سطو ضدها لتمويل مشاريعهم الإرهابية. ولقد لوحظ خلال السنوات الأخيرة أن هناك تصاعدا في عمليات السطو على وكالات مختلف المؤسسات البنكية، ولقد أصبحت هذه الظاهرة مساسا بأمن وسلامة الأشخاص الذين يشتغلون داخل هاد المؤسسات، بل أصبحت أيضا مساسا بالأمن العمومي بصفة عامة، إذا لم يتم تدارك الأمر في أقرب الآجال.

لقد تم خلال السنتين الأخيرتين تسجيل 40 قضية ديال السطو ضد الوكالات البنكية والبريدية، ومنذ بداية هذه السنة تم تسجيل 5 عمليات ديال السطو. أما بالنسبة لوكالات تحويل الأموال، فقد تم تسجيل تقريبا 32 عملية خلال هاد السنوات الأخيرة.

ولقد بادرت وزارة الداخلية إلى مواجهة هذه الظاهرة، وذلك في إطار مقارنة تشاركية التي تستهدف الدفع بالفاعلين الاقتصاديين من القطاعين العام والخاص إلى وضع نظم أمنية داخلية تتكامل مع الوسائل المجددة من طرف مصالح الدولة.

وفي هذا الإطار، قامت الوزارة منذ سنة 2006 بإجراء دراسة مع المجموعة المهنية لأبنك المغرب، مكنت من وضع خطة أمنية متكاملة، تم تجسيدها في ميثاق يحدد مسؤوليات كل الأطراف المعنية.

أمام استفحال الظاهرة، شددت وزارة الداخلية على ضرورة تفعيل العقوبات المنصوص عليها في الاتفاقية، والتي تصل إلى حد الإغلاق في حق الوكالات البنكية التي تفتقد للشروط الوقائية والأمنية.

سؤالا السيد الوزير المحترم: ألا ترون أنه بالإضافة للتصور الاحترازي والأمني الذي سيحد من الظاهرة على المدى القريب، يجب أن يكون هناك تصور على المدى البعيد حول الأسباب والدوافع التي جعلت الظاهرة تستفحل بشدة؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال الآني الرابع في الموضوع الموجه إلى السيد وزير الداخلية، حول ظاهرة تنامي سرقة الأبنك والسطو على المؤسسات المالية. للمستشارين المحترمين السادة: أحمد الكور، عادل عزويوني، أحمد حاجي، محمد طالحا، محمد بلحسان، مصطفى الرداد، محمد العقاوي، محمد عبده عز الدين، الحسين أشنكلي، أحمد السنيقي، خيري بلخير، محمد المفيد، محمد طريبش، مصطفى التومة، عبد الحميد الوجدادي، عبد الله عباد، الميلودي عفوت، عبد السلام بلقشور، عبد الفتاح عمار، الحو المربوح، العلمي التازي، محمد القندوسي، محمد المنصوري.

فليتفضل أحد المستشارين لبسط السؤال، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد العلمي التازي:

شكر السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارون،

بغيت بالطبع، باسم فريق التجمع والمعاصرة، قدمنا السؤال اللي جاء في نطاق الأسئلة اللي تطرحوا من طرف السادة المستشارين سابقا.

حقيقة هذه الظاهرة ظاهرة ما ميزاناش وتفاجئ المغرب، حيث - الحمد لله - الثقة موجودة والأبنك قايمين بواحد الدور مهم جدا بالمغرب، خصوصا وهو الأزمة العالمية الاقتصادية اللي عرفها العالم. المغرب الحمد لله ما تقاسشاي بالنسبة المتوية، كما تقاست أمريكا أولا إسبانيا أولا بعض الدول في أوربا.

وهادي، على كل حال، التسيير المحكم أولا متاع الأبنك المغربية، ولكن ما خاصشاي نخليهم في هاد المشاكل الأمنية، أعتقد بأنه التدابير اتخذت من طرف وزارة الداخلية ووزارة المالية تجاه هذا المشكل.

السؤال اللي تنطرحوه، السيد الوزير، وهو: أشنو هي التدابير اللي اتخذتوا باش هاد الظاهرة ما تقاشاي؟ تيخصنا الثقة اللي كايبة في المغرب، الحمد لله، الثقة ديال المستثمرين وكذلك حتى المواطنين، خصوصا وهو أخيرا لما الحكومة قدمت في مكناس المخطط الأخضر متاع المغرب، الأبنك

على الأمن والنظام العام، ستقوم وزارة الداخلية بإغلاق الوكالات التي لا تستجيب للمعايير الأمنية المتفق بشأنها.

كما تقرر خلال هذا الاجتماع أن تقوم اللجان الإقليمية المختصة بجولات ميدانية للتأكد من احترام المؤسسات البنكية للإجراءات الأمنية الدنيا المتفق عليها بموجب اتفاق 12 يونيو 2008.

وتتولى هذه اللجان حاليا إعداد قائمة بالوكالات التي لا تتوفر على الحد الأدنى من الوسائل الأمنية المقررة والتي ستتخذ في حقها قرارات عملية بالإغلاق المؤقت، يبدأ سريان مفعولها بعد 7 أيام من تاريخ صدورها.

وإلى غاية صبيحة هذا اليوم همت قرارات الإغلاق المتخذة من طرف السادة الولاة والعمال 267 وكالة بنكية.

إن الإجراءات التي اتخذتها وزارة الداخلية بتشاور مع باقي القطاعات الوزارية المعنية وبتشارك مع المجموعة المهنية لأبنك المغرب، تستهدف بالدرجة الأولى توفير أقصى حماية للقطاع البنكي من كل ما يهدده من أخطار وخنق ظاهرة السطو التي بدأت بالانتشار، والتي أثبتت التحريات - لحد الآن - أنها من تنفيذ أشخاص معزولين، وحتى لا تتحول هذه الظاهرة إلى معطى بنيوي تقوم به عصابات منظمة.

وفي هذا الإطار، أود أن أؤكد أن كل مصالح وزارة الداخلية ستواصل تفعيل خطتها الأمنية بالحزم اللازم للحفاظ على الأمن العام، علما أن إلزام المؤسسات العامة والخاصة بالتوفر على نظم أمنية خاصة بها، يندرج في إطار مقارنة تسعى إلى تحقيق تكامل بين وسائل عمل الدولة والفاعلين الاقتصاديين، لردع العناصر الإجرامية عن اقتراف أعمالها وكذا المساعدة على إجراء التحقيقات عقب كل اعتداء.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد وزير الداخلية.

أفصح الآن باب التعقيبات، والتعقيب الأول للفريق الاستقلالي.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الكبير برقية:

شكرا السيد الوزير على الإجابة الموضوعية وعلى الإجراءات التي قمت بها، وأعتقد أنها تطمئن الجميع، ونحن بعلم بالشروط التي أصبحت مطلوبة بهته المؤسسات، غير أنه هذه فرصة لخلق مناصب شغل، علما أن هذه المؤسسات تحقق أرباحا خيالية.

شكرا معالي الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

التعقيب الثاني للفريق الاشتراكي، تفضل السيد الرئيس.

هاذ الاتفاقية أو هذا الميثاق، تم التوقيع عليه بتاريخ 12 يونيو 2008، وتلزم هذه الاتفاقية مسؤولي المؤسسات البنكية بتجهيز وكالاتهم بنظم أمنية تتضمن الحد الأدنى من وسائل المراقبة والإجراءات الوقائية، وتمثل في:

- تشغيل حراس على مستوى المؤسسات المذكورة؛

- وضع أنظمة للإنذار ووضع أنظمة للمراقبة بالفيديو؛

- تجهيز الوكالات ببيوَابات مدعمة؛

- نشر أنظمة المراقبة عن بعد؛

- إضافة إلى تحسيس وتكوين كل مستخدمي هذه الوكالات.

ومن جانبها، قامت وزارة الداخلية باتخاذ الإجراءات التالية:

1- دعوة رؤساء المجالس الجماعية المحلية إلى الاستجابة لطلبات الأبنك بتخصيص أماكن لتوقف سيارات نقل الأموال أمام المؤسسات البنكية؛

2- حث المصالح الأمنية على القيام بجولات منظمة على مستوى المؤسسات البنكية، حتى يتسنى لها - كلما تطلب الأمر ذلك - التدخل آتيا وسريعا؛

3- تم الشروع في إعداد ربط أجهزة المراقبة التابعة للأبنك مع الأجهزة الأمنية.

وللعمل على تفعيل هذه الإجراءات على المستوى المحلي، وجهت للسادة الولاة والعمال مجموعة من الدوريات تدعوهم للسهر بصفة شخصية على تتبع تنفيذ وتطبيق مقتضيات الاتفاقية السالف ذكرها، وذلك في إطار لجن محلية مخصصة تضم المسؤولين عن المصالح الأمنية ومسؤولي المجموعات المهنية لأبنك المغرب ومختلف المؤسسات البنكية.

غير أنه وبالرغم مما أنجز، فقد خلصت الجهات المكلفة بالتنسيق وتتبع جهود تأهيل الأمن للمؤسسات البنكية إلى أن تنفيذ الالتزامات التي تم الاتفاق بشأنها لا يتم وفق السرعة المطلوبة، فبينما نجحت مؤسسات بنكية في نشر وتعميم الحد الأدنى من الإجراءات المعتمدة، تم، مع كامل الأسف، تسجيل تأخر بين لدى عديد من المؤسسات الأخرى.

كما أكدت نفس الاستنتاج التحريات المنجزة عقب بعض عمليات السطو على المؤسسات البنكية، إذ تبين أن هذه الأخيرة لا تلتزم بالقواعد الأمنية الضرورية المتفق على توفرها كحد أدنى.

وقد دعا هذا الأمر إلى عقد اجتماع بمقر بنك المغرب يوم 5 يناير 2009، حضره مسؤولون مركزيون بوزارتي الداخلية والاقتصاد والمالية والمجموعة المهنية لأبنك المغرب وبريد المغرب، تم أثناءه حث مسؤولي المؤسسات المالية على ضرورة الإسراع بتنفيذ برنامج التأهيل الأمني للوكالات البنكية وفق جدول زمني محدد.

وبعدما لوحظ تأخر أغلب المؤسسات البنكية في نشر وسائل المراقبة والحماية المقررة، تمت الدعوة لعقد اجتماع عاجل لوزارة الداخلية يوم 5 ماي الجاري، تم خلاله إخبار مسؤولي المؤسسات البنكية بأنه، لدواعي الحفاظ

Gram و Western Union إلخ، فهذا واحد العدد ديال المؤسسات باقى، السيد الوزير، ما عندهاش هذا الأمن الخاص. للأسف، هذا الشركات ما واخداش بعين الاعتبار، وهذا أعتقد هو دور الحكومة ودور وزارة الداخلية، كينما قال السيد الرئيس قبل مني، فهذا الحراس أولا خاص يكون عندهم تكوين، التكوين ما كاينش، بالنسبة للكيفية والطرق كيف ممكن يتحرسوا هاد المؤسسات ديال الأموال؟ من خلال هذا الشيء كامل، كين واحد الجانب اجتماعي كبير، السيد الوزير، الظروف اللي كنتشتغل فيها هذه الفتة، حقيقة أنه أخذت واحد الجانب كبير من اليد العاملة، لكن الظروف فاش كيشغلوا هذا العمال والحرام ديالهم من واحد العدد ديال الحقوق اللي مفروض أنها تعطاهم، ما عندهومش، السيد الوزير، ويمكن لكم تديروا معاينة، تديروا إحصاء، الأغلب ديال هذا الحراس أنهم كيشغلوا من السادسة صباحا حتى السادسة مساء، إلى ما كانوا في المؤسسات البنكية اللي كندم من الثامنة حتى الرابعة ولا الرابعة ونصف ديال العشية، راه مخدمهم المؤسسات ديال الدولة ومنها بريد المغرب. لهذا كنبطبو باش تكون واحد العناية وواحد المراعاة للظروف وللحقوق ديال هدا الشريحة ديال العمال. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

التعقيب الرابع لفريق التجمع والمعاصرة. تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد العلمي التازي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

إخواني المستشارون،

بغيت نشكر السيد وزير الداخلية، ومن خلال السيد وزير الداخلية الحكومة ككل، حيث التداير اللي اتخذت أخيرا بدون شك غادي تعطي - إن شاء الله، بحول الله - الثار ديالها بالنسبة للأمن في الأبنك، ولكن إلى قلت الأمن، هنا تنشوف المصادقية متاع المغرب تيخصنا بقاوا محتفظين بها. الأعمال اللي تيقوموا بها الأبنك المغربية، على كل حال، مهمة جدا، بالإضافة للحراسة اللي تتكون عندهم متاع الأمن، أعتقد بأنهم حتى هما عندهم حراسة كذلك متاع الأمن ديال الخواص، القطاع الخاص راه مكون واحد العدد متاع الأطر في الأمن، والأغلبية متاع هذه المؤسسات البنكية راه عندهم موظفين، تيوظفوا الكثير.

ولكن اللي بغينا يكون واحد المجهود دائما، وهذه العملية اللي تبدات في وزارة الداخلية مع وزير الاقتصاد والمالية غادي تعود بالخير، إن شاء الله، على المستقبل، ولكن بغينا ما نقيسوش المصادقية اللي كاينة في المغرب

المستشار السيد محمد الخضوري:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

احنا بدورنا نشوفو أنه الأمن هو مسؤولية وزارة الداخلية وأمن جميع المواطنين. وبالنسبة للأبنك، ما تقومون به، السيد الوزير، هو عمل جدي من ناحية مراقبة الجانب التقني، إلا أنه هناك جانب بشري، يجب على الأبنك.. وتعملوا واحد المجهود.

حقيقة اللي لاحظنا بعد دخول رأس المال الخارجي، الموظفين ديال الأبنك قلالوا نظرا للتقنية ديال الحساباتية إلى آخره، ولكن يمكن نتجهو لتوظيف واحد العدد ديال الشباب وتقليص البطالة، على حقاش البطالة هي السبب ديال السرفة المنظمة وما عملتوش مقاربة للضغط على هذا الأبنك اللي تترج واحد الأموال طائلة للمساهمة في حل مشكل البطالة في المغرب، وخاصة تساهم فيه، والتواجد - حقيقة - ديال بعض العناصر الأمنية اللي كتكون تحت المسؤولية ديالكم من ناحية التكوين ومن ناحية التأطير هما يخلصوها، وتكون في جميع الأحياء فين ما كانت متواجدة البنكة، تكون تما وتكونوا أتما مسؤولين عليها من الناحية الأمنية ومن ناحية السلاح إلى آخره، وهما يخلصها، هكذا يساهموا حتى في الوقاية ديال هدا العمل الإجرامي اللي كيقوموا وتقليص البطالة.

الخيرات ديال المغرب يجب أن يتقاسمها المغاربة كلهم، مؤسسات بنكية ومواطن، والأبنك كنشوفو الأموال غير داخلة، الأرباح ممة، وحتى في الاستثمار رغم المجهودات اللي كتعمل، ولكن راه ما مشاتش بعيد في الاستثمار في المغرب.

لهذا، السيد الوزير، خص اللي تيسستد من الخيرات ديال هذا البلاد لازم يساهم في حل المشاكل المعضلة الكبيرة اللي مطروحة على المغرب. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

التعقيب الثالث للفريق الفيدرالي. تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد محمد العشاب:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

شكرا على التوضيحات اللي عطيتي، السيد الوزير، بالنسبة للأجوبة، ما قامت به الحكومة ووزارة الداخلية، لكن تيبقى بعض التساؤلات، السيد الوزير، خاصة وأن ماشي الحراس هم اللي ممكن يتبنى عليهم الأمن بالنسبة لهاد لمؤسسات المالية، والمؤسسات المالية أعني بها ما فيهاش غير الأبنك، بل فيها مؤسسات ديال الصرف كذلك اللي عندها في الصناديق ديالها واحد العدد ديال الأموال والمؤسسات ذات الصبغة بحال Money

السؤال الآتي الأول، الموجه إلى السيد وزير الإسكان والتعمير والتنمية المجالية، حول حماية القصور والقصبات من الانهيار بسبب ارتفاع منسوب المياه الجوفية، للمستشارين المحترمين السادة: أحمد الكور، محمد بلحسان، الحو المربوح، مولاي ادريس العلوي، محمد طالحا، عبد القادر البريكي، أحمد الديبوني، محمد عبده عز الدين، أحمد الشرفاوي، العربي الهرامي، عبد السلام أحوش، غلال عزيزوني، العلمي التازي وعبد الله الغوقي. فليتفضل أحد المستشارين لطرح السؤال، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد محمد بلحسان:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السادة الوزراء،

السيدة الوزيرة،

أختي، إخواني المستشارون،

عرفت بلادنا تساقطات مطرية مهمة، أثرت بشكل إيجابي على المستوى الفلاحي الحالي وعلى حقينة السدود، كما ساهمت في ارتفاع منسوب المياه الجوفية، خاصة بالمناطق الجنوبية الشرقية لبلادنا، ومثال على ذلك إقليم الراشيدية.

وفي ظل هذا الوضع، يشتكي سكان القصور بهته المناطق من خطر ارتفاع منسوب المياه الجوفية، خاصة إذا علمنا أن المشاكل الموجودة بهته المنطقة مبنية بالتراب أي المواد المحلية، مما يجعلها معرضة للانهيار في أية لحظة، ونظرا لتخوف ساكنة هذه المناطق - أي القصور - من انهيار منازلهم، فقد عمدت بعض الأسر إلى ترك منازلها والاتجاه نحو المدن المجاورة، خاصة بعد وقوع حوادث انهيار بعض المنازل، وهو ما ينذر بهجرة جماعية للسكان نحو المدن وترك القصور والقصبات عرضة للإهمال والاندثار، رغم أهميتها الحضارية والثقافية باعتبارها تراثا حضاريا يميز بلادنا.

لذلك نسانلكم السيد الوزير المحترم:

- ما الذي ستقوم به وزارتك من أجل التدخل العاجل لحماية مساكن القصور والقصبات، وبالخصوص قصور "المعاضيب" و"هبيبات" بتزمي دائرة أرفود؟

- ما هي برامج وزارتك للحفاظ على القصور والقصبات ببلادنا؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد وزير الإسكان والتعمير والتنمية المجالية للإجابة على السؤال.

متاع الأموال، كيف تتزوج الأموال؟ وكيف يمكن للمستثمرين يمكن لهم يمجوا بكثرة للمغرب ويستثمروا؟ حتى المغاربة يمكن لهم يستثمروا على كل حال باطمئنان.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السيد وزير الداخلية، لكم الكلمة، في إطار الرد على التعقيبات.

السيد وزير الداخلية:

شكرا للسادة المستشارين على التعقيبات التي دلاوا بها.

أنا بغيت غير نأكد، مرة أخرى، بأن أولا المنهجية التي تعاملنا بها في هذا الملف هي منهجية تشاركية مع الأبنك، وصلنا لواحد الاتفاق على واحد الحد أدنى ديال الإجراءات الأمنية التي من الضروري هاد الأبنك تاخذها.

لازم نوه بالمجهودات التي قامت بها عدد كبير من الأبنك، والتي جعلت عدد من الوكالات تتلقوا فيها الحد الأدنى من الإجراءات الأمنية، ولكن اعتبرنا بأن من الضروري، نظرا لأن بعض الأبنك أو بعض الوكالات واخا مرت تقريبا واحد سنة على هذه الاتفاقية، مازال ما وصلتش لذاك الحد الأدنى ديال الأمن، اعتبرنا بأن من الضروري باش يكون قرارات الإغلاق، التي هي قرارات إغلاق مؤقتة، اتخذت ضد هذه الوكالات، في انتظار ما يتخذوا كل الإجراءات.

هاذ قرارات الإغلاق همت لحد الآن تقريبا واحد 7% إلى 8% ديال وكالات الأبنك، تيبقى بأن نفس الإجراءات غتطبق، أولا، على مؤسسات أو وكالات ديال بريد المغرب، وغادي يطبق أيضا على الوكالات ديال تحويل الأموال، ولكن نظرا أن مع هذه الوكالات ومع بريد المغرب الاتفاق ما كانش تم أو التعاقد ما كانش تم في نفس الوقت، تعطاتهم واحد المهلة إضافية باش ينجزوا أو ياخذوا كل التدابير اللازمة باش يرفعوا من المستوى ديال الإجراءات الأمنية.

من طبيعة الحال، من بين الإجراءات الأمنية: تشغيل حراس على مستوى هذه المؤسسات، هو النقط التي هي ضرورية، وملي تنقولو: "تشغيل حراس"، هذا يعني بأن هاد الحراس خاصهم يكونوا تابعين لشركات وعندهم تكوين خاص بهذا العمل.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

باسمكم جميعا أشكر السيد وزير الداخلية على مساهمته القيمة معنا في هذه الجلسة.

وننتقل إلى الأسئلة الموجهة إلى السيد وزير الإسكان والتعمير والتنمية المجالية وعددها 5 أسئلة.

السيد أحمد توفيق حجيرة، وزير الإسكان والتعمير والتنمية المحلية:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

السيدة والسادة المستشارون المحترمون،

السيدة والسيد الوزير،

فيما يتعلق بهذا السؤال، يمكن أني نبدأ، إلى عطائي الإذن السيد المستشار، نبدأ بالشق الثاني. أشنو الجهود ديال الدولة في مجال رد الاعتبار للقصور والقصبات؟ ما فيها باس نستحضرو بعض الأرقام: 123 مليون درهم تم رصدتها من طرف الدولة من أجل الحفاظ على القصور والقصبات، 30 مليون تم صرفها والباقي هو في طريق التنفيذ، 17 قصبة وقصر معنية بهذا المجهود.

ما فيها باس نذكر بأن 4 ديال القصور كيعرفها السيد المستشار تمت الأشغال بها نهائيا، كيتعلق الأمر بقصر مولاي عبد الكريم الريصاني وتاركة بالراشيدية والجرانة بأرفود والمديد بالراشيدية، و 14 ديال القصور والقصبات هي في طور إما الأشغال أو الانتهاء من الدراسات، يتعلق الأمر: بقصبة أبو عام بالريصاني، كلمية بكلمية، قصر عثمان وموسى وقصر تشويت مبدلت، قصر أكوراي بأكوراي، مولاي الحسن بالحاجب، قصر تاروك ميعاب بالراشيدية، قصر السعيدية بمدينة السعيدية طبعاً، دبدو بمدينة دبدو، قصرة إيش إيش بفكيك، مجموعة من القصور بمدينة فكيك، زاوية محوي وعين الشواطر بوعدان بإقليم فكيك، قصبة آيت بن حدو بمدينة ورزازات، هذا الشق الثاني من السؤال.

فيما يتعلق بالشق الأول، وما ترتب على الأمطار الأخيرة اللي عرفتها المنطقة، السيد المستشار معه الحق، غير هنا يجب أن أذكر أن تدير ما ترتب عن الأمطار الطوفانية، هذا لا يمكن معالجته وزارة بوزارة، بقدر ما يجب النظر فيه في إطار اللجنة الحكومية التي أحدثتها الحكومة جراء هذه الأمطار الغزيرة التي عرفتها عدد كبير من المدن المغربية ومن ضمنها هذه المنطقة، وتم معالجة الأوضاع ديالها في إطار المقاربة الشمولية التي وضعتها الحكومة، وكنتشارك في هذه اللجنة عدد كبير من الوزارات، طبعاً من ضمنهم وزارة الإسكان والتعمير والتنمية المحلية.

فيما يتعلق بهذا الموضوع، أنا أؤكد ما جاء على لسان السيد المستشار. فعلا عدد كبير - لا قدر الله، إلى استمر الوضع على ما هو عليه - يمكن أن يعرف تصدع بفعل تسرب المياه للأسس ديال هاذ البنائات. 135 أسرة في إطار هذه العملية تم إعطاؤها بقع أرضية في قصر بودنيب بالجماعة القروية ديال واد النعام بالراشيدية، وتطعاتهم 15 ألف درهم ديال المساندة أو مساعدة عينية مباشرة من أجل إعادة البناء وكذلك تطعاتهم المساعدة التقنية الهندسية المجانية.

كذلك، اليوم الوكالات الحضرية ديال هذه المناطق من ورزازات ومرورا بهذه المنطقة كلها ديال القصبات والقصور حتى البلوغ إلى أرفود

والراشيدية، هذه الوكالات الحضرية المعنية، بتعاون مع وكالات الأحواض المائية، هي بصدد إعداد دراسات اللي غادي تعطي فيما بعد مشاريع من أجل إنقاذ هذا الرصيد الثقافي المهم، كما جاء على لسان السيد المستشار.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم، السيد المستشار، في إطار تعقيب.

المستشار السيد محمد بلحسان:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

الحقيقة احنا لا ننكر المجهودات الجبارة اللي كنتقوم بها الوزارة ديالكم، بالخصوص في ترميم القصور، لكن الحالة اللي ككاشوها حالياً، السيد الوزير، هي كثرة تساقطات الأمطار والمياه الجوفية اللي طلعت في القصور، لأنه هذه القصور طلع فيهم الماء كيف ما كتقولو: "النبع طلع في الأرض"، لهذا خاصنا نشوفو شي حالة اللي يمكن باش نعالجو هذه الوضعية الجديدة. أما بالنسبة ديك 135 أسرة اللي قتلنا بودنيب، هدوك جاء الفيضان ودى ليهم المنازل ديالهم، لهذا اللي كتقترحو، السيد الوزير، على أساس أنه يمكن يتدار في كل قصر فيه شي Mandrinage باش هذاك الماء اللي طلع في الأرض يمكن له يمشي.

ثانياً، السيد الوزير، احنا المنطقة متاعتنا كيفها كتعرفوا، احنا ما عندناش ذاك البناء العشوائى. قتلنا بأنه كاين 123 مليون ديال الدرهم اللي تخسرت تقريبا على 17 قصر، وهاذ 17 قصر ماشي في هاذ المنطقة، راه في المغرب كله، في ورزازات، في دبدو...

لهذا، اللي كتطلبوا، السيد الوزير، على أساس أنه تولون واحد شوية ديال العناية لهدوك القصور، لأن إلى قارننا هذاك الشي اللي كتخسروا على البناء العشوائى في المدن الكبرى راه ما يساويش حتى 1% ديال هاذ 123 مليون درهم.

ثالثاً، السيد الوزير، الوكالة الحضرية - الله يجزيكم بخير - اللي كاينة في الراشيدية، بغيناها ما تطبقشاي القوانين اللي كيطبقوا في المدينة على أساس القصور، لأنه كما كتعرفوا القصور كاين القصر اللي عندو تقريبا ما يزيد عن 500 سنة و400 سنة، كانت العائلة فيها فرد أولاً جوج، دابا العائلة كبرت كيبغيوا يخرجوا يبنوا برا في الجوانب ديال القصر، ولكن الوكالة الحضرية كتوضع ليهم الشروط ديال المدينة، الناس عندهم الأرض ديالهم، المسائل ديالهم موجودة، لهذا كتطلبو منكم، السيد الوزير، الله يجزيكم بخير، الوكالة الحضرية ما خاصهاش تطبق علينا مسائل ديال المدينة. وشكراً.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم، السيد الوزير، في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير الإسكان والتعمير والتنمية المحلية:

شكرا السيد المستشار.

بغيت فقط نستحضر بأنه، كما وعد وكما قلت، أنه كائن اليوم دراسات تنبأها الوكالات الحضرية ديال هذه المنطقة كلها، اللي هي الوكالات الحضرية، بحال اللي قلت ديال ورزازات وديال الراشيدية بتعاون مع الأحواض المائية، وغالبا هذه الدراسات ماشي هي دراسات من أجل الدراسات، بقدر ما هي دراسات قابلية أو دراسات جدوى اللي غادي تعطي الميلاد لعمليات مباشرة.

كذلك، ما فيها باس، وهذه مناسبة نوجهو النداء لكل الجماعات المحلية المعنية، حضرية وقروية، اللي معنية بهذا الموضوع، أنها - وهذا موضوع ديال الجماعات المحلية - أنها تقرب في أسرع الأوقات وفي أسرع الآجال من المختبر العمومي وبوحدو، لأن ديال الدولة، المختبر العمومي للدراسات والتجارب وتقوم بدراسات ديال أشنو هو المستوى ديال الخطورة، وأنداك توجد برامج، وأنداك الدولة مستعدة للمساهمة في تمويل هذه البرامج. كائن استعداد وكائن تمويل، ولكن في هذا الإطار اللي ذكرت.

كذلك، فيما يتعلق بالوكالة الحضرية ديال الراشيدية، فيما على رأسها مهندسة معارية شابة متفتحة، وتشتغل - قيل لي - في ظروف حسنة معكم ومع المنتخبين ومع السلطة المحلية، ونحن متفتحون لكل اجتهاد، خاصة حين يتعلق الموضوع برد الاعتبار وبالاهتمام بالهندسة المعارية التقليدية، اللي هي مفخرة ديال المغاربة كلهم اللي موجودة في القصور القصات. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الآني الثاني، الموجه إلى السيد وزير الإسكان والتعمير والتنمية المحلية، حول تأثير الأزمة المالية العالمية على القطاع العقاري ببلادنا، للمستشارين المحترمين السادة: أحمد الكور، عابد شكيل، مصطفى الشهباني، محمد بنمسعود، الحبيب بن الطالب، الحو المربوح، شفيق بنكيران، سيداتي الشكاف، المكي الحريري، عبد الله عباد، محمد بوهريز، الحبيب لعلاج، عبد الحميد البوجادي، عبد السلام أحدوش، خالد بريقة، محمد القندوسي، الميلودي عفوت ومحمد برطني. فليتفضل أحد المستشارين لبسط السؤال، تفضل أسيدي.

المستشار السيد أحمد الكور:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

السيدة والسادة الوزراء،

السادة المستشارون،

يعيش العالم أزمة مالية كبيرة أثرت بشكل مباشر على الاقتصاد العالمي الذي عرف تراجعا مهما خلال الأشهر الأخيرة من هذا العام. هذا في الوقت الذي تشير فيه التوقعات إلى استمرار الأزمة المالية العالمية في ظل عدم ظهور بوادر لنهايتها.

ولقد مست هذه الأزمة العالمية بشكل خاص قطاع العقار ببلادنا الذي أصبح يعرف ركودا كبيرا، على الرغم من أنه لعب دورا محوريا في ترجمة برنامج الدولة على أرض الواقع في ميدان محاربة السكن غير اللائق وإنجاز مشاريع سكنية لمختلف شرائح المجتمع المغربي.

كما ساهم القطاع في تشغيل يد عاملة مهمة في مرحلة كان يعاني فيها عدد كبير من الشباب المغربي من البطالة بسبب تعاقب سنوات الجفاف.

وفي ظل هذا الوضع، ومع أن المنعشين العقاريين الذين يعتبرون الفاعل الأساسي في هذا الميدان، قد استثمروا أموالا طائلة في سبيل المساهمة في سد الخصاص الحاصل في ميدان الإسكان والقضاء على مدن الصفيح، إلا أن تأثيرات الأزمة المالية أدت إلى خلق ركود كبير في المجال العقاري، وساهمت في تراجع الإقبال على المنتجات السكنية.

لذا نسألكم السيد الوزير المحترم:

- ما الذي ستقوم به الحكومة لحل هذا المشكل وتجاوز هذه الأزمة؟
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة عن السؤال.

السيد وزير الإسكان والتعمير والتنمية المحلية:

شكرا.

الأسبوع الماضي، المندوبية السامية للتخطيط تعلن على أرقام ديال آخر الشهر الماضي وتختبر الرأي العام الوطني بأن ثاني أكبر مشغل ببلادنا، بعد الخدمات، هو البناء والأشغال العمومية.

النظام البنكي الوطني يخبر منذ بضعة أيام التقدم ديال جاري القروض، يعني المغاربة اللي كيمشيو للأبنك وياخذوا القروض من أجل امتلاك السكن، انتقل بالنسبة للثلاثة أشهر الأولى ديال سنة 2009 مقارنة مع الثلاثة أشهر الأولى ديال سنة 2008 انتقل ب 25%.

كذلك النظام البنكي المغربي اللي هو نظام بنكي ديال القطاع الخاص، لازال يواصل دعمه الكبير للقطاع العقاري، اعتبارا أنه قطاع لازال عنده واحد النوع من المناعة، والحجة وهو دخول عدد كبير من الأبنك في الآونة الأخيرة في الانخراط ديالها في الضمان ديال الفئات الوسطى بالقرض ديال 800 ألف درهم، ديال 80 مليون سنتيم.

هذا لا يعني بأنه ببلادنا ما وصلتهاش الذبذبات ديال الأزمة، وصلت

هذا كنعش القطاع حتى هو كيعخدم اليد العاملة، حتى هو كيرج الاقتصاد المغربي إلخ.

أنا ما كنعشترش في القطاع ديال البناء، السيد الوزير، ولكن كنعيشو هذا الشي مع مجموعة من الأصدقاء اللي تبارسوا وتيشغلوا في هذا القطاع، أنه تقول لك أسيدي هاذ العارة في السنة الماضية كين تيطلع ليها 30 واحد تيشوف اللي باغي يشري، اليوم تيطلع واحد أولا جوج، احنا نتحاولو نحضروكم، السيد الوزير، وخاصة احنا مقبلين - الحمد لله - على موسم فلاحي جيد بإذن الله وقوته، ومقبلين على واحد المحطة حتى هي مهمة اللي هي الانتخابات، اللي غادي تروج الاقتصاد المغربي، بغينا ولا كرهنا.

أخاف من بعد الموسم يحس قطاع العقار بشوية الأزمة وما كنعشواهاش، لأن - تبارك الله عليكم - بذلتيو واحد المجهود جبار في هذا المجال من المجالات الناجحة في بلادنا هي مجال الإسكان. وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير الإسكان والتعمير والتنمية المحلية:

16 فبراير الماضي، صاحب الجلالة نصره الله في مدينة فاس يتراس مراسم جوج اتفاقيات إستراتيجية، يجب أن نستحضرها ونقرأها قراءة اقتصادية. يتعلق الموضوع بتعبئة 3853 هكتار، اللي غادي تمشي ل 3 ديال الفئات:

الفئة الأولى: سكن الفقراء ديال 140 ألف درهم؛

الفئة الثانية: السكن الاجتماعي ديال 20 مليون سنتيم، ديال 200 ألف درهم؛

الفئة الثالثة: السكن ديال الفئات الوسطى اللي ما بين 300 ألف درهم و 900 ألف درهم.

الاتفاقية الثانية: هي توسيع القاعدة ديال الضمانة ديال الدولة لفائدة الأبنك باش تعطي قروض للفئات الوسطى.

هادو جوج ديال التدابير اللي من شأنهم أنهم يحدثوا واحد الرجة ويعطيوا واحد الانتعاشة للسكن، هذا لا يمنع - يجب أن نقولها - هذا الأزمة وهذا الرجة، ماشي الرجة، قلت: ما وصل إلى القطاع من جراء الأزمة العالمية، نتمناو أنه يوصل للقطاع ديالنا بآثار إيجابية، وينقص شي شوية من الحدة ومن مستوى الحق ديال الأثمان اللي وصل لها العقار في بعض المدن وفي بعض أنواع المساكن، مصاب هذه الأزمة تحدث واحد النوع من الفتور وترجع السوق إلى عقله وترجع الأثمان إلى المستوى اللي طالبيناها المغاربة.

وهتم بالأساس السكن الفاخر، وماشي عبر مجموع التراب الوطني، السكن الفاخر في بعض المدن بعينها.

وكذلك الضغط الإعلامي العالمي وضع وجعل المغرب والمجتمع المغربي في واحد الأزمة بسيكولوجية، اللي جعل أن المجتمع المغربي قرر، بالإجماع، تأجيل قرار الاقتناء.

وعليه، بلادنا بحال اللي كنعرفوا، والحكومة وضعت وكونت وشكلت واحد اللجنة حكومية فيها عدة قطاعات وزارية وعدة مؤسسات ديال الدولة من أجل متابعة الوضع ديال الأزمة والقطاعات المعنية بشكل مباشر بالأزمة. الآن الوضع على ما هو عليه، مازال ما دخلناش للأزمة الكبيرة، فقط بدا يبلغ القطاع العقاري الذبذبات الأولى ديال الأزمة العالمية، ولكن ها الوضع كيفاش هو مطروح؟ ها المناعة ديال القطاع منين جات.

أولا، عندنا مليون وحدة سكنية في العجز المتراكم، وعندنا كل سنة في الوسط الحضاري بوحد 125 ألف أسرة كتجي كل سنة لطلب السكن، 125 ألف أسرة كتجي كل سنة، بمعنى أنه بالنظر للعجز المتراكم والطلب المتزايد - أنا المسؤول على ما أقول - هناك أمام القطاع عشرين سنة ديال العمل المتواصل في مجال السكن الاجتماعي والسكن ديال الفئات المتوسطة. ما كين لا أزمة ولا ما يشبهها، الأزمة يمكن أن تصيب مناطق أخرى وأن تصيب السكن الفاخر أو ما شابهها، ولكن بالنظر للتراكم القديم وللطلب المتزايد المنعشين العقاريين والمقاولات والأبنك عندهم ما يشتغلوا وفيين يشتغلوا لمدة عشرين سنة المقبلة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم السيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد أحمد الكور:

السيد الوزير،

أنا سعيد بالتوضيحات اللي عطيتوا، لأنها تطمئننا وتطمئن الرأي العام، لكن فعلا قلتوا بأن المندوبية السامية للتخطيط.. احنا بصفتنا كمثلي الأمة كنعيشو جميع المجالات اللي طورت أو اللي حصرت في التطور أو اللي ولات راجعة للور، احنا ما كنعقولوش بأن الأزمة بدأت تتهين على القطاع، لا.

ولكن، السيد الوزير، أنا كقول لك بأنه كهبئكم باش تعرفوا بأن لأن خاصنا أولا تكون الانخراط ديالكم في الحكومة والانخراط ديال الأبنك، مازال ما شفناهاش. انخراط الأبنك في هذه الأزمة فيما يخص العقار ما كين والو، لأنه فعلا أتبا كنعرفوا بأن هذا القطاع عرف ارتفاع ديال الأثمان في واحد الوقت بطريقة صاروخية، ما فيها عيب اليوم، وخاصة إلى شرتيوا للجانب ديال السكن الفاخر، ما فيها باس تفكرو فشي حل، لأن حتى هو

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الآتي الثالث الموجه إلى السيد وزير الإسكان والتعمير والتنمية المحلية، حول عدم التزام بعض الشركات العقارية بالعقود التي تربطها بالمواطنين، للمستشارين المحترمين السادة: أحمد الكور، محمد بلحسان، الحو المربوح، مولاي ادريس العلوي، محمد طالح، عبد القادر البريكي، أحمد الديوني، محمد عبده عز الدين، أحمد الشرفاوي، العربي الهرامي، عبد السلام أحدوش، علال عزويوني، العلمي التازي وعبد الله الغوتي.

فليتفضل أحد المستشارين لطرح السؤال، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عابد شكيل:

بسم الله الرحمن الرحيم.
السيد الرئيس المحترم،
السيد الوزير المحترم،
السيدة الوزيرة،
إخواني المستشارون،
أختي المستشارة،
السيد الرئيس،

بفضل الرعاية السامية لصاحب الجلالة، نصره الله، لقد أريد لمدينة تامسنا أن تكون قطبا حضاريا قادرا على استيعاب الضغط العمراني على مدن الرباط وسلا وتامة، وكذلك لكي تساهم في معالجة أوضاع السكن غير اللائق، وهي أهداف نبيلة يطمحها كل مغربي.

لكن، السيد الوزير، السيد الرئيس، رغم هذه الأهمية وهذه الأهداف المسطرة تحولت أحلام المواطنين في امتلاك السكن إلى كوايس ومآسي، فأكثر من 1700 عائلة اقتنت مساكن من مختلف الأصناف ودفعت كل الأقساط على أساس تسليم الشقق خلال الثلاثة أشهر الأولى من سنة 2008 كما هو متفق عليه في العقود التي تربطهم بشركة Général-Contractor-Maroc، إلا أن كل هذه العائلات لازالت لم تتسلم مساكنها إلى حدود يومنا هذا، وهو ما خلف تدمرا كبيرا في صفوفهم، وتسبب لهم في أضرار جسيمة، خصوصا وأن أغلبهم باعوا مساكنهم ليجدوا أنفسهم في بيوت الكراء.

السيد الوزير،

من هذا المنطلق نسألكم:

- ما الذي ستقومون به من أجل وضع حد لتسويق ومماطلة الشركة المذكورة وتمكين هؤلاء المواطنين من حقهم الشرعي والقانوني في امتلاك السكن؟ ونحن عارفون أنكم في كل مشكلة كيفما كانت، تتوجهون إليها وتجدون لها الحلول، فترى منكم أن تجدوا الحل كذلك لهذه المشكلة التي تهم

مواطنين أعزاء علينا.

والسلام.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم، السيد الوزير، للإجابة على السؤال.

السيد وزير الإسكان والتعمير والتنمية المحلية:

شكرا.

الموضوع يتعلق بواحد المقاولات ديال القطاع الخاص التزمت مع الدولة، مع شركة العمران، ببناء بالضبط 6260 شقة في واحد الأجل محددة. 1500 شقة انتهت بها الأشغال وتم حل المشكل ديال الإسكان ودخلت 150 أسرة ساكنة اليوم. 1583، ونعطيك الرقم بالضبط 1583 هي في طور البناء. الباقي ما بين هاذ 3083 و6000، السي عابد معه الحق، هاذ الشركة عندها مشاكل:

- أولا، ديال التدبير المالي ديالها، هذه شركة ديال القطاع الخاص؛
- ثانيا، عندها مشاكل ديال تدبير الأوراش، لأن الأمطار الأخيرة جعلت واحد النوع من التعطل فيما يتعلق بالتواريخ اللي التزمت بها مع الزبناء ديالها؛
- ثالثا، هناك مشاكل أخرى مرتبطة بهذه المقاولات الأجنبية.

الدولة مين مضت الاتفاقية مع هذه المقاولات، طبعا مضتها على دفتر التحملات، الدفتر ديال التحملات كيغطي لهاد المقاولات الآن واحد المهلة، ولكن غادي تدوز هذه المهلة، كيمن لنا نوصلو بموجب دفتر التحملات إلى فسح العقدة، لأن الأرض اللي تعطاتهم ما تعطاتهمش تملك، توضع رهن إشارتهم.

إلى احترمو دفتر التحملات تعطاهم الأرض وإلى ما حترموش دفتر التحملات، الدولة في أي لحظة يمكن أن تسحب الأرض منهم.

ولهذا احنا متبعين، وهذا هو اللي أساسي، السي عابد، اللي أساسي وهو الدولة تتابع هذا الملف عن كشب، المشكل ما بقاش كبير، بمعنى أن حتى واحد ما سكن، لا. أنا كنفول 3083 ما حاطش مشكل، 1500 و1583، ولكن الباقي أنا متفق معك، وكاين التزام ديالنا ديال المتابعة اليومية لهذا الموضوع وفق ما ينص عليه دفتر التحملات.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم، السيد المستشار، في إطار تعقيب.

المستشار السيد عابد شكيل:

أنا كت متيقن حينما اتصلوا بي هؤلاء الإخوان بأن معكم سنجد الحل، ولكن الآن، السيد الوزير، ستجدون إن شاء الله الحل في صالح

تقوم به وما تقوم به الآن بتعاون مع السيد المستشار المحترم.
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الرابع الموجه إلى السيد وزير الإسكان والتعمير والتنمية المحلية، حول الأحياء الصناعية، للمستشارين المحترمين السادة: إدريس الراضي، عبد المجيد الهاشمي، نور الدين بركاع، عادل المعطي، الحسين نبيه، أحمد الشافعي، الغازي اغرابية، أحمد الجفيري، الحسين الحداوي، الحبيب الزويكي، عمر الجزولي، ابراهيم بنديدي، عبد القادر النيلي، البشير أهل حماد، محمد جبيل، عبد الحميد أبرشان، علي أساكتي، أحمد الناوي، أحمد التوزي، محمد تاضومانت، عبد الرحيم الشرقاوي، حسن أوتغلياست، المهدي زركو.

فليتفضل أحد المستشارين لسط السؤال، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد القادر النيلي:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة،

السيد الوزير،

أختي المستشارة،

إخواني المستشارون،

السيد الوزير المحترم،

سؤالنا هو خلق أحياء صناعية للصناع التقليديين، وكما تعلمون السيد الوزير، الدور ديال قطاع الصناعة التقليدية اللي هو تيلعب دور اقتصادي واجتماعي وكذلك ترويجي. لهذا، السيد الوزير، احنا لقينا عليكم هذا السؤال على أساس المشاكل اللي تيعيشوها الصناع التقليديين في الأحياء السكنية مع السكان وتتكون مضايقة من طرف هذا السكان.

لهذا، السيد الوزير، كلتمسو منكم باش تشوفوا حق هاد الصناع التقليديين في خلق أحياء صناعية، ولو المجهودات الجبارة اللي كاينة، لابد بغينا مثلا خلق أحياء صناعية، لهذا كلتمسو منكم، السيد الوزير، أشنو هو المخطط أو التصور ديالكم لهذه الفئة ديال الصناع التقليديين؟
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم، السيد الوزير، للإجابة على السؤال.

السيد وزير الإسكان والتعمير والتنمية المحلية:

شكرا.

الحكومة، ولكن هدوك المغاربة، هدوك المضرورين الآن، هدوك اللي ساكين في الكراء، هدوك اللي باعوا حويجاتهم ويقاوا تيتسناوا، هدوك اللي الآن تخلصوا Les traites وتخلصوا الكراء، شكون اللي مدمر؟ وليداتهم وعائلاتهم والمدارس ديال أولادهم، هذا كلشي شكون اللي غادي يخلصوا؟

واش هذا الشركة، الوقت اللي دوزتوا معها هاذ العقدة، السيد الوزير، واش ما خديتوش الضمانات؟

أنا نتعرفكم بأنكم أتم ماهرين في هذا المواضيع وكناخذوا الحذر، واش ما خديتوش معها الضمانات باش يمكن لهؤلاء المغاربة..؟ هادو عائلات، هادو 1700 مشات منها 3500، نديروا غير لعائلة واحدة، ولكن دابا راه شي 3500 عائلة اللي كلها متشردة.

إلى شردنا غير 100، غير 200، غير 300، أنا كنعرف بأن سيدنا الله ينصرو، الغرض ديالو أنه كل مغربي يكون عندو سكن لائق، أتما حاولتوا ومشيتوا في هاذ السياسة وأنا نتشكركم عليها، واحنا نتصفقو لكم.

ولكن في هاذ القضية، المغاربة يتضرروا، كنبغوك السيد الوزير ماشي تعمل مع هذيك الشركة باش هادوك الناس يتعوضوا أو يتصاب لهم شي حل أو تعطيهم لهم فبن يسكنوا مؤقتا.

تصور عائلة اللي هي الآن ما عندهاش ما تاكل لأنه كتخلص "الطريطة" وإلى ما خلصاتش الطريطة غادي يمشي ليا كل شي، وإلى ما خلصاتش على أولادها المدارس غادي يخسروا لها أولادها، هذا الشي كله تيخصنا نصيبو له حل، وعندنا الثقة في الوزير ديال سيدنا أنه غادي يصيب مع هذا الناس حل إن شاء الله.
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

لكم الكلمة، السيد الوزير، في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير الإسكان والتعمير والتنمية المحلية:

شكرا السيد المستشار.

الموضوع ما مطروحش ل 6000 مرة واحدة. الأشياء كمشي تدريجيا. اللي كان من المفروض أن يتعطوهم المفاتيح ديال الشقق هما اللي كانت عندهم الأسبقية الآن في بداية التوزيع، أنا قلت لك أنه 150 الأوائل ديال سكان تامسنا جالسين في المنازل دياهم، غادي يتضخم المشكل إلى ما تدخلناش - وعندك الصح - مع مرور الوقت، ولكن الآن مازال المشكل ما مطروحش بالحدة وبالجم ديال هذا الأرقام اللي مستحضرينها اليوم.

كاين مشكل ديال شركة أجنبية مع الزبناء دياها فيما يتعلق بإعطاء المفاتيح ديال الشقق في الأوقات اللي التزمت هي مع الزبناء، الدور ديانا، ديال الدولة، خاصنا نحيمو المستهلك، نحيمو كذلك الجميع، وهذا ما سوف

الصناعة الإنتاجية الفنية وكذلك الصناع ديال الفئة الخدماتية. هاذ الصناع هاذو اللي هما فرادى، واحنا - من طبيعة الحال، السيد الوزير- لابد نحترموا تصاميم التهيئة، لابد نحترمواهم.

غير احنا بالنسبة لنا على سبيل المثال: جهة مراكش-تانسيفت-الحوز، احنا كنعرفو العمران والدور اللي تتلعب في الأحياء اللي تبتخلقوا أو في المناطق الصناعية أو خلق محلات لهاذ الصناع.

ولكن، السيد الوزير، راه ما كافيننش من أجل مثلا الاكتظاظ اللي أصبح ديال الصناع في مدينة مراكش، حسب الاقتصاد اللي كيروج في مدينة مراكش، لهذا، السيد الوزير، احنا كين واحد المجهود من طرف العمران ما تنكروهش من طرف الناس اللي مسؤولين، اللي هما في الأحياء اللي تخلقت أو لا تجزئات تبتخلقوا هاذ الأحياء الصناعية، ولكن راه ما كافيننش.

احنا نتطلبو وتلتمسو من السيد الوزير باش ياخذ بعين الاعتبار هذه الفئة ديال الصناع التقليديين وبغينا هاذك الاكتظاظ أولا هاذك الخصاص اللي خاص، بغينا باش أتمنا، كوزارة، تحدثوا لينا مناطق اللي هي يتوسعوا فيها هاذ الصناع وما يقاوش مشاكل مع السكان اللي هما يتضايقوا من طرفهم.

لهذا، هذا طلب منا، واحنا تنشكروكم على العمل اللي كنفتموا به، وكذلك تنشكرو حتى العمران أو الناس اللي هما مسؤولين في هذا المدينة راهم اخدين بعين الاعتبار، ولكن كين واحد العدد ديال الصناع اللي هما خاصهم محلات، وما لقاوش فين يشتغلوا، وتبيلقوا مضايقة في الأحياء السكنية مع هذا الصناع.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لكم الكلمة السيد الوزير.

السيد وزير الإسكان والتعمير والتنمية المحلية:

شكرا السيد المستشار. وصلت، سجلت.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الخامس الموجه إلى السيد وزير الإسكان والتعمير والتنمية المحلية حول تخصيص فضاء للصناعة التقليدية بالقطب المغربي المرتقب إحدائه بمدينة آسفي، للمستشارين المحترمين السادة: أحمد السرعيني، الحبيب بن الطالب، محمد بن مسعود، عبد القادر البريكي، محمد العقاوي، أحمد السنيتي، الميلودي عفوت، عبد الله عباد، محمد المنصوري، علال الغزويني، الحبيب النواس، ابراهيم الحب، بنونة عمر الوريدي، مصطفى الرداد، جمال الدين أربعين، عبد الواحد الشاعر، مصطفى الشهباني، عبد

الموضوع ديال المناطق الصناعية بصفة عامة أو المناطق ديال الصناعة التقليدية وضرورة توزيعها توزيعا عادلا في كل المجالات، ويجب أن تكون مرتبطة بالأحياء السكنية. هذا ممتنى ديال الجميع، ولكن - مع الأسف - السيد المستشار، نحن نحتمك لتصاميم التهيئة، وهاد تصاميم التهيئة هي التي تحدد التنطيق، هي اللي كنعقول أودي هنا تحي منطقة صناعية، وهنا تحي منطقة الصناعة التقليدية، وهنا منطقة ديال السكن، وهنا مرافق عمومية إلخ...

وهاد الوثائق ديال التعمير، دائما حين أنتقي في اللجان، أناشد الغرف المهنية كلها بمختلف المهن ديالها أنها تتبع وثائق التعمير حين نكون في مرحلة صنعها وإحداثها، باش الغرف توضع الشروط ديالها، توضع المقترحات ديالها، توضع كذلك الممتنيات ديالها في مرحلة إعداد وثائق التعمير، اللي هي اللي كنتنظم فيما بعد إحداث المشاريع.

فما كيكنش مثلا الدولة أو القطاع الخاص يشري واحد الخمسين أو مائة هكتار لمشروع معين ويكون عندو إلزام أنه يحدد منطقة ديال الصناعة التقليدية فيها إلى ما كانتش وثيقة التعمير المرجعية اللي عليها خذا الرخصة لا تتوقع إحداث منطقة ديال الصناعة.

هذه من جهة، من جهة ثانية كذلك، أنا كوجه نداء للمسؤولين ديال الوزارة وللمجموعة العمران، كنعقول لهم: بقاوا في العمل الذي أحدثتم من أجله، فحاولوا دائما إلى كان في قلب البرنامج ديالكم، منطقة صناعية أو منطقة ديال الصناعة التقليدية، إلزامي تقومون به باش تحدثوا السكن والصناعة، ولكن إلى كانت منطقة صناعية مجردة لا علاقة لها بالمواضع اللي هي من أجلها تحدثت المجموعة ديال العمران، خلبوا هذا الموضوع للأهل ديالو والناس المتخصصين فيه.

احنا، منذ إحداث مجموعة العمران، فقط جوج ديال المناطق الصناعية اللي حدثنا اللي هي: بنجليق وجوج ديال المناطق صغيرة جدا في مدينة فاس في إطار المراجعة، قديمة هاذ المشاريع قديمة جدا، قبل سنة 2000، في إطار البرنامج المندمج ديال رد الاعتبار للمدينة العتيقة لمدينة فاس، ولكن من بعد ما كانتش هناك برامج خاصة لهذا الموضوع، إلا كانت هناك برامج ديال مناطق الصناعة التقليدية في قلب البرامج ديالنا. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم، السيد المستشار، في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد القادر الغيلي:

شكرا السيد الوزير على الرد ديالو.

في الحقيقة احنا ننعرفو الوزارة ديالكم الدور اللي كنعقوم به، ولكن احنا بالنسبة لنا هذه الفئة ديال الصناع التقليديين اللي هما مثلا صناع ديال

الصباح، وراهم في انتظار أنكم تنزلوا لهم الملف من أجل إحداث وحدة للإنتاج، لأن كمين الإنتاج ومحلات للتقديم والبيع، لأنه ما نساوش الموضوع ديال الأثار السلبية ديال الإنتاج فيما يتعلق بالبيئة.

ولهذا، فيما يتعلق بالإنتاج كمين الآن إمكانية ديال إنجاز وحدات ديال الصناعة، كمين في هاد المناطق الصناعية الجديدة، راه المسؤولين ديال العمران في عين المكان كينتظروا أنه تنزلوا لهم ملف.

فما يتعلق بالمحلات ديال البيع، المنطقة اللي قلت، القطب الحضاري الجديد الموجود في شمال المدينة اللي هو سيدي بوزيد واللي اعطى الانطلاقة ديال الأشغال صاحب الجلالة، هادي، أولا، واحد المنطقة بعيدة على وسط المدينة، صعب أنه لا السياح ولا الزوار بصفة عامة يمشيو لها.

ثانيا، المنطقة ديال السكان أساسا ماشي ديال الأنشطة، ولكن رغم ذلك موجودين أنه نبثو إمكانية ديال إحداث منطقة ديال السكن لفائدة الصناع ديال الخزف في الطوابق، وفي الطوابق السفلية يكون منطقة ديال عرض المنتجات ديال الخزف، لإحداث واحد القرية مثلا، بحال اللي اتفقنا أنا وإياك فيما قبل، إحداث قرية ديال الخزف.

كذلك، هناك إمكانية ثالثة ديال أنه في المنطقة ديال المنطقة العمرانية الجديدة اللي موجودة في الحي المحمدي اللي هو المطار القديم، واللي كذلك اطلع عليه صاحب الجلالة، نصره الله، في الزيارة الأخيرة ديال مدينة آسفي، فهاد المنطقة كذلك نحن مستعدون، وهاد الشي اللي تنقلو راه احنا ملتزمين به، ونحن على استعداد للدراسة ديالو.

كذلك، في إطار إحداث هاد المنطقة الجديدة، كمين إمكانية لإحداث قرية للخزفيين والصناع التقليديين الخزفيين، ولكن ماشي للإنتاج، لعرض المنتجات، الإنتاج خاصو يكون في مناطق مخصصة، اعتبارا للدخان اللي كيحداثو المعامل ديال الإنتاج. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم، السيد المستشار، في إطار التعقيب.

المستشار السيد أحمد السرعيني:

أولا، تشكرو السيد الوزير المحترم على كل الشجاعة ديالو، وعلى حسن العمل ديالو وكل ما تقوم به من مجهودات جبارة في هاد الميدان.

غير أتمنى، كما قال الأخ والصديق ديالي اللي هو السي الغميلي، خاصنا أحياء اللي تكون للصناعة التقليدية. ممها تنديرو تتكون واحد المعار ديال واحد المدينة، خاص يكون خلق ديال معمار حي الصناعة التقليدية.

غادي نعطيك مثل، السيد الوزير: ملي تنشوفو المدن العتيقة، المدن العتيقة اللي خلت لنا اليوم أحياء اللي هي كمآثر تاريخية وتزار بوفد كبير من

السلام بلقشور، عبد الفتاح عمار وأحمد الحصالي.

فليتفضل أحد المستشارين لبسط السؤال. تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد أحمد السرعيني:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيد الوزير المحترم،

أختي المستشارة،

إخواني المستشارون،

إن قطاع الصناعة التقليدية يعد أحد أهم القطاعات ببلادنا، فزيادة على وضعيته الخاصة في قلوب المغاربة نظرا للمحولات الثقافية والتاريخية الذي يجتزمها، فإن له أهمية بالغة في النسيج الاقتصادي والاجتماعي.

غير أن هذا القطاع لازال يعاني من عدة معوقات، لا مجال لذكرها اليوم، لكن ما يزيد في تعميقها هو تغييبه في سياسة التدبير المحلي التي تعتمد السلطة المختصة بالتنمية المحلية، مما ساهم في فوضى الذي أصححت تعرفها المدن المغربية بفعل اختلاط فضاءات السكن بفضاءات الإنتاج بالفضاءات الخضراء وغيرها.

وهذا يعد تراجعاً ملموساً في التدبير المحلي، الذي كانت تعرفه مدنا في العقود السابقة، حيث كانت فضاءات الإنتاج محددة بشكل دقيق بالمدن المغربية كأحياء الحدادين والتجارين إلى غير ذلك.

وفي هذا الإطار، فإن وزارتك مقبلة على خلق قطب حضري جديد في مدينة آسفي وبالضبط في منطقة "سيدي بوزيد" والذي سوف يمتد على عدة هكتارات.

لذا نسألكم السيد الوزير المحترم:

- إلى أي حد تم التفكير في تخصيص فضاء للصناعة التقليدية بالقطب الحضري المذكور؟

- وما هو حيز هذا القطاع في سياسة تدبير التنمية المحلية؟

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم، السيد الوزير، للإجابة عن السؤال.

السيد وزير الإسكان والتعمير والتنمية المحلية:

شكرا.

كان هذا الموضوع طلب ديال السي السرعيني منذ دائما، ويمكن لي أن أخبر السي السرعيني أنه هادي واحد المجموعة ديال الأيام تم الترخيص للامتداد ديال الحي الصناعي "سيدي واصل"، وفي هاد الامتداد ديال الحي الصناعي ديال "سيدي واصل" راني اتصلت مع مجموعة العمران هاد

حميد العكروود، عبد الفتاح عمار، عبد الحميد البوجادي، محمد عبده عز الدين، العربي الهرامي، أحمد السنيتي، مصطفى الرداد، عبد السلام بلقشور، محمد العقاوي، أحمد الديبوني، لحسن بيجديكن ومحمد المنصوري. فليفضل أحد المستشارين لبسط السؤال، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد محمد طريش:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

السيد الوزير،

إخواني المستشارون،

هذا السؤال المتعلق بالرياضة طرحه فريقنا، فريق التجمع والمعاصرة، حول ما نتج عنه أو في بعض النقاط التي نتجت عن المناظرة الوطنية الأخيرة، التي عقدت بمدينة الرباط، وكذلك انسجاما مع الرسالة الملكية حول الرياضة الوطنية.

قلنا هذا القطاع، السيدة الوزيرة، منذ أن عينكم صاحب الجلالة نصره الله على هذا القطاع عرف تغييرا كبيرا، وعرف أيضا حيوية ونشاطا والتأمت بذلك العائلة الرياضية مع عائلة الشباب المغربي، ولذلك أسميه بوزارة الشبيبة والرياضة، حيث عرف هذا القطاع حركة دؤوبة دقت بموجبها ناقوس خطر اندحار قطاع الرياضة، جميع الفعاليات الرياضية الوطنية، وكذلك عبر عنها أيضا عن طريق الوسائل الإعلامية.

وبالنظر إلى المحمودات الجبارة التي قتمت بها، السيدة الوزيرة، على صعيد مختلف جهات وأقاليم المملكة المغربية، حيث استمتعتم بإمعان إلى هموم جميع الفاعلين في قطاع الرياضة وتوجهتوها بمناظرة وطنية تاريخية، كانت بداية انطلاقها الرسالة الملكية المدوية التي أماطت اللثام عن الوضعية المزرية للقطاع الرياضي وشخصت الوضع الحقيقي المتردي لهذا القطاع، كان أبرزها هو غياب التمويل.

وكانت من ضمن هذه التوصيات التي خرجت بها المناظرة الوطنية هو الاعتناء بفرق الهواة وفرق الأحياء وإعطائهم الإمكانيات اللازمة لدعمها لتكون شرايين الفرق الوطنية، ولكن - مع الأسف الشديد - نقاجئ بقرار الجامعة الملكية التي طرحت نظام الأشرطة، الذي يستحيل معه أن تنتهي الفرق الوطنية للهواة موسمها الرياضي، نظرا لغياب الإمكانيات المالية اللازمة.

ولذلك نسألكم، السيدة الوزيرة:

- لماذا لا تعتمدون نظام الجهوية كقاعدة لانطلاق موسم الهواة الرياضي؟

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم، السيدة الوزيرة، للإجابة على السؤال.

السواح، ملي تنقول المدينة العتيقة بحال فاس أو مراكش أو آسفي، كذلك اللي هو موجود فيه تل دبال الخزف بواحد الصفة منفردة في الدول، كايته تل اللي عندو تقريبا من عهد الفينيقيين، مآثر تاريخية اللي تعطت فيها القيمة.

ولهذا احنا اليوم، كيف هاد الناس خلاوا لنا الجودود دياولنا، خلاوا لنا هاد المآثر، خاصنا حتى احنا.. اليوم كايين تطور آخر في البناء، خاصنا هاد الناس أولادنا نخليو لهم حتى احنا واحد المآثر تاريخية.

أي حي تيدار، مدينة تدار، تدار المنطقة الخضراء والمنطقة الصناعية، عمرنا ما تنخمو في المنطقة دبال الحرفيين ومع ذلك تعرفو حرف الصناعة التقليدية اللي هي تتوفر واحد العدد دبال الشغل اللي هي تتعلم، تنتج، تدير.. داخلية في النسيج الاقتصادي في النسيج الاجتماعي، ولهذا خاصنا نعطيوها كل ما تستحق من العناية الكاملة، وتعرفو الجميع تبحن عليها، ولهذا خاصنا نحنو عليها بالفعل، ونزيدو بها القدام.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لكم الكلمة السيد الوزير.

السيد وزير الإسكان والتعمير والتنمية المحلية:

شكرا.

بغيت فقط نظمان السيد المستشار اللي وضع السؤال الآن، ولا المستشار اللي قبل منه، في المواضيع الاثنتين المتعلقة بالأحياء دبال الصناعة التقليدية، لأقول له أن هناك عمل مشترك بين وزارة الإسكان والتعمير والتنمية المحلية وكذلك كتابة الدولة المكلفة بالصناعة التقليدية، وهناك عمل مشترك مكثف، بدينا كوصولو للنتائج الأولى، والاقتراحات المشتركة كتصعب بالضبط في التوجه دبال الاقتراحات اللي جاوا من طرف السيدين المستشارين.

وسوف نعلن قريبا حتى تطيب الملفات وتوجد، وسوف نخبركم بما وصلنا إليه كعمل مشترك، لا من الجهة دبال كيف ممكن أن الإسكان والتعمير والتنمية المحلية تساند الصناعة التقليدية، وكيف ممكن أن الصناعة التقليدية وخاصة الصناعة التقليدية اللي تحضر لفائدة البناء من خشب وجلد وزليج بلدي ورخام إلخ، كيف ممكن تساند الحركة العمرانية المغربية.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، كما نشكركم على مساهمتكم معنا.

وننتقل إلى السؤال الموجه إلى السيدة وزيرة الشباب والرياضة، حول وضعية فرق الهواة للمستشارين المحترمين السادة: الميلودي عفوت، خيري بلخير، مولاي ادريس الحسني العلوي، إبراهيم الحب، عمر بنونة لوريدي،

فيما يخص المجموعة الوطنية لكرة القدم النخبة، كنضم القسم الوطني الأول والعدد ديال النوادي كيوصل 16 نادي، والقسم الوطني الثاني 18 نادي.

أما أندية المجموعة الوطنية لكرة القدم هواة فكيضم 48 نادي في القسم الوطني الأول و80 نادي في القسم الوطني الثاني. فيما يخص أندية العصب الجهوية لكرة القدم فكنضم 575 نادي. هذا، وكيقتي التفكير في تطوير الممارسة متاع الرياضة على الصعيد الجهوي دائما مطروح للدراسة. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة. الكلمة لكم، السيد المستشار، في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد طريش:

مشكورون، السيدة الوزيرة، على هذا الجواب حول السؤال المطروح المتعلق بتشجيع فرق الهواة. فكما نتعرفو، السيدة الوزيرة، بأن الهواة وفرق الأحياء المتواجدة في تخوم الأحياء الشعبية وفي البوادي وفي الأحياء الراقية وغيرها، فهي النواة الأساسية، وهي الشرايين التي تغذي الفرق الوطنية، وهي التي تغذي الفرق الكبرى، لتصل إلى النجومية وإلى المشاركة على المستوى الوطني وعلى المستوى الدولي.

فذلك، السيدة الوزيرة، يجب الاعتراف بهذه الفرق وتخصيص - كما أشرت إليها - الدعم المالي والدعم أيضا حتى من ناحية التدريب ومن ناحية التكوين وإشراكهم أيضا في دورات تدريبية وتكوينية، ليستفيدوا هم بدورهم من هذه التدريبات تأهيلا إلى أن ينخرطوا وأن يصبوا في الفرق الوطنية. وكذلك، هناك أيضا الجمعيات الرياضية التي هي موجودة، التي كتمارس الرياضة في بعض الأندية الصغيرة، التي كتكون في الأحياء، حتى هي أيضا يجب أن يعتنى بها وتأخذ الوزارة بيدها وتشجع، لأنها هي بدورها تشارك وتساهم في رفع الراية المغربية، سواء كانت الألعاب الجماعية أو الألعاب الفردية التي هي ألعاب القوى أو غيرها.

وحتى ديك النوادي الصغيرة التي قلت، السيدة الوزير، هادي خاص لا بد تخصيص لها واحد المنحة تكون سنوية، وكذلك يجب مصاحبة هذه الأندية التي هي عندها مثلا الرصيد ديالها والتي عندها CV ديالها مزيان والتي عندها أبطالها والتي عندها المشاركة ديالها والتي عندها العطاء ديالها خاصها تدعم.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم، السيدة الوزيرة، في إطار الرد على التعقيب.

السيدة نوال المتوكل، وزيرة الشباب والرياضة:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

في البداية، أود أن أشكر السادة المستشارين المحترمين على اهتمامهم بالرياضة بصفة عامة ورياضة كرة القدم على وجه الخصوص.

وجوابا على سؤالكم المتعلق بوضعية فرق الهواة ومدى إمكانية اعتماد نظام الجهوية لانطلاق موسم الهواة الرياضي، أحيطكم علما أن موضوع الجهوية يعد من الدعائم الأساسية التي ارتكزت عليها الإستراتيجية الوطنية للرياضة في أفق سنة 2020، التي كانت منبثقة عن المناظرة الوطنية للرياضة التي نظمت مؤخرا بمدينة الصخيرات يوم 24 و25 أكتوبر من السنة الفارطة، وكذلك التوصيات متاع الرسالة الملكية السامية.

هذا، وكيقتسم نظام البطولة الوطنية إلى بطولة المجموعة الوطنية لكرة القدم، "النخبة" بقسميها الأول والثاني، وبطولة المجموعة الوطنية لكرة القدم "هواة"، التي تضم أربعة أشطر في القسم الوطني الأول وثمانية أشطر في القسم الوطني الثاني.

وكيوفر نظام البطولة كذلك على بطولة القسم الشرقي، اللي كينظم على صعيد العصب الجهوية لكرة القدم والتي كتبلغ عدد العصب ديالها 11 عصب، وكأملو باش أن هاد العدد يوصل مستقبلا إلى 16 عصب، قياسا بعدد جهات المملكة المغربية، وذلك تفعيللا لمضامين الإستراتيجية الوطنية للرياضة في أفق سنة - كما قلت - 2020، والتي كهدف إلى الرفع من عدد ديال النقط، ومن بينها عدد المستفيدين والممارسين.

كتجدد الإشارة كذلك إلى أن إنشاء العصب الجهوية أو إحدات مجموعات يأخذ دائما بعين الاعتبار مجموعة من المعطيات التي تتوافق وإمكانيات النوادي وكذلك إمكانيات الجمعيات، من ضمنها عدد الفرق اللي كتواجد بالجهات وكذلك المسافات الفاصلة ما بين المدن اللي كتنتمي ليها هاد الفرق وكذلك المستوى التنافسي للفرق.

وسبق للمكتب المدير للمجموعة الوطنية لكرة القدم هواة أن قدم واحد المشروع أمام أنظار الجامعة يقضي بتقليص عدد الأندية التابعة لهذه المجموعة.

وفي هاد الصدد، قررت الجامعة الملكية لكرة القدم، خلال الاجتماع ديالها اليوم 14 نونبر 2008 من السنة الفارطة، الذي خصص لدراسة مقترحات مجموعة أندية الهواة اعتماد التقسيم التالي:

أولا، الأندية النشيطة على المستوى الوطني، والعدد ديالها 737 نادي موزع على الطريقة التالية:

- هناك أندية المجموعة الوطنية ديال كرة القدم النخبة؛
- أندية كذلك المجموعة الوطنية لكرة القدم هواة؛
- أندية العصب الجهوية لكرة القدم.

لتغذية النحل، حسب دراسة ميدانية من مراكز دولية، مما يهدد بمعضلة بيئية خطيرة.

ومن الآفة الخطيرة كذلك الاستغلال غير المنظم والقطع المفرط للأشجار في هذه الغابة من طرف بعض قاطني الغابة.

وحفاظا على التوازن البيئي من جهة، وعلى حقوق هؤلاء القاطنين من جهة أخرى، ونزولا عند رغبة العديد من الفعاليات المدنية، نقتح إيجاد حل لهذه السأكة، كما نقتح تخصيص مساحات لزراع نوع من الأشجار ذات نمو سريع ومخصص للاستغلال المنزلي والصناعة الخشبية.

وفي هذا الباب، نقتح عليكم كذلك العناية أكثر بالأعوان وحراس الغابة وتحسين وضعيتهم المادية، حتى يترفعوا عن الإغراءات التي يقدمها لهم مستغلو الغابة بعين المكان. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم، السيد الوزير، للإجابة عن السؤال.

السيد وزير الإسكان والتعمير والتنمية المحلية، نيابة عن كاتب الدولة لدى وزيرة الطاقة والمعادن والماء والبيئة، المكلف بالماء والبيئة:

غابة المعمورة تمتد على مساحة 132 ألف هكتار، وتعتبر مصدر عيش لسأكة تقدر ب 300 ألف نسمة، كما أنها تساهم في الإنتاج الغابوي الوطني بحوالي النصف، تمكن عائدات بيع منتجاتها من توفير 77 مليون درهم سنويا لفائدة ميزانيات الجماعات القروية المعنية.

ويصدر الرسم العقاري لغابة المعمورة سنة 2008، انطلاقا من مساحتها الأصلية، يتضح أن هذا المجال الغابوي لم يخضع لأي تقلص أو اقتطاع لفائدة أي كان، بل عكس ذلك، مكنت الجهود المبذولة من طرف المندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر من تأمين هذا العقار بصفة نهائية.

هذا، وقد أعدت المندوبية السامية مخططا شاملا يبلغ غلافه المالي 280 مليون درهم لإعادة تأهيل هذا المجال الغابوي، للفترة ما بين 2005 و2014 على مساحة تقدر ب 20 ألف هكتار، يرتكز على تخليف وتوسيع مجال البلوط الفليني في كل المناطق الملائمة لهذا الصنف، على أن تخصص المناطق الأخرى، وخاصة بالمعمورة الشرقية، لتكنيف التشجير بأصناف أخرى ذات النمو السريع، بغية تخفيف الضغط على التشكيلات الغابوية للبلوط الفليني.

ولضمان إيجاح هذا البرنامج الطموح، الذي سجل خلال سنوات 2005-2008 إنجاز برامج همت 10 آلاف هكتار، هناك عدة تدخلات مصاحبة نذكر منها:

- تأمين الملك الغابوي للمعمورة عبر التحفيظ العقاري؛

السيدة وزيرة الشباب والرياضة:

ما سوف أقوله يتعلق بالإطار الجديد الذي تعيشه الجامعة الملكية المغربية لكرة القدم، وأكد بمجيء السي علي الفاسي الفهري الرئيس الجديد، هناك تصور جديد وتوجه جديد فيما يخص الإقلاع الحقيقي بالنسبة لرياضة كرة القدم، وأكد غادية تكون واحد العناية فائقة فيما يخص إحياء كرة القدم في الأحياء والنوادي على صعيد جميع جهات المملكة المغربية. وكنتمنى أن تكون واحد الفقرة نوعية، فيما يخص ما جاء قوله من طرفكم. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة وزيرة الشباب والرياضة، كما نشكرك على مساهمتك معنا. وننتقل إلى الأسئلة الموجهة إلى السيد كاتب الدولة لدى وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة المكلف بالماء والبيئة، وعددها ثلاثة وسيتولى الإجابة عنها بالنيابة السيد وزير الإسكان التعمير والتنمية المحلية.

السؤال الأول الموجه إلى السيد كاتب الدولة لدى وزيرة الطاقة والمعادن والماء والبيئة المكلف بالماء والبيئة، حول مشاكل غابة معمورة البيئية والبشرية، للمستشارين المحترمين السادة: عبد الكبير برقية، الطاهر الفيلالي، بنعيسى بنزروال، محمد الأنصاري، أحمد الخريف، يوسف التازي، محمد كرين، محمد العزري، محمد السوسي، الطيب الموساوي، عبد العزيز العزاي، عبد الغني مكاي، محمد بلحسن خير، محمد أبو الفرج، كافي الشراط، علي قيوح، عبد الحميد بلليل، العربي سديد وعبد اللطيف أبدو.

فليتفضل أحد المستشارين لبسط السؤال، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الكبير برقية:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

لا يخفى على أحد الأهمية البالغة التي تمثلها غابة المعمورة بجهة الرباط-سلا-مورزغير بصفة خاصة، وبالمغرب بصفة عامة، إلا أن الاستغلال والإتلاف المفرط للأشجار قاص مساحتها بشكل مريب يبعث على القلق، فمن بين 133 ألف هكتار، معالي الوزير، سنة 1953، أصبحت الآن لا تمثل إلا نصف مساحة الأشجار، بالرغم من حملات إعادة التشجير التي قامت بها المندوبية السامية للمياه والغابات مشكورة، غير أن الاستنزاف لازال قائما، وإن مدينتي سلا والرباط وما تعرفه من مشاريع مبرمجة على ضفتي أبي رقراق محدة بالرمال إذا استمر هذا التزيف.

ولالإشارة كذلك، من الناحية البيئية، فإن بعض أنواع أشجار الأوكالبتوس الذي أقدمت على تشجيرها إدارة المياه والغابات لا يصلح

الإتلاف الآن؟ عار أن نقول أن الحالة.. فهمت، ولو أن التلفزيون مفتوحة الآن، لا يهمننا ذلك، ولكن نريد أن يعلم الجميع بأن هناك خطر، وأصبح الرأي الدولي يهتم بغاية معمورة، وتأسف أن نقول بعض الأمور التي هي غير حقيقية. اليوم لقد بلغنا، وكان علينا أن نقول "لقد بلغنا"، ونقول بأنه على كل واحد أن يأخذ مسؤوليته أمام التاريخ، ولا يمكن نهائيا لأي أحد أن يقول العكس عن الحقيقة التي نعشينا. شكرنا معالي الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم، السيد الوزير، في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير الإسكان والتعمير والتنمية المحلية، نيابة عن السيد كاتب

الدولة لدى وزيرة الطاقة والمعادن والماء والبيئة، المكلف بالماء والبيئة:

تماما، ولكن الآن انتقلنا من منطلق سؤال لمعرفة الحقيقة إلى موضوع ثاني، واش هاد المعلومات اللي أتت بها كتابة الدولة والمندوبية السامية واش هي أرقام حقيقية أم لا؟ وهذا موضوع، أنا سوف أبلغه بأمانة، وأقترح على مجلسكم أن يعيد برمجة هذا السؤال لمعرفة حقيقة هذه الأرقام. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الثاني الموجه إلى السيد كاتب الدولة لدى وزيرة الطاقة والمعادن والماء والبيئة، المكلف بالماء والبيئة، حول الحرائق التي عرفتها بلادنا، للمستشارين المحترمين السادة: أحمد القادري، كافي الشراط، عزيز الفيلاي، بنعيسى بنزروال، محمد بلحسن خير، سعد بنزروال، الطاهر الفيلاي، مصطفى ميارة، اسماعيل قيوخ، محمد الفحل، محمد بنديدي، محمد العيدي، العربي القباج، يوسف التازي، عبد الغني مكوي، صالح ولد داداه، بلعيد بنشمسي.

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد الحق التازي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

إخواني المستشارون،

باسم الله الرحمن الرحيم

نحن مقبلون على فصل الصيف، وعادة تشوفو عدد الحرائق كتبتا خاصة في أقاليم الشال: Cabo Negro، المضيق، شفشاون وعدة مناطق اللي فيها الغابة وفي تطوان على الخصوص، كمتشي واحد العدد ديال الهكتارات كتلف والناس كيضيعوا، وشفنا قدامنا في البرتغال كانت كارثة

- إنشاء وصيانة التجهيزات الغابوية، وخاصة منها المتعلقة بالوقاية من الحرائق؛

- تكتيف التدخلات لتحسين الإنتاج والوقاية من الأمراض.

كما بادرت المندوبية السامية إلى تنظيم مساهمة الساكنة عن طريق إعداد مشاريع مجالية، أبرمت حولها عدة عقود: عقود شراكة مع 8 ديال المجموعات ذات المنفعة الاقتصادية تتشكل من 20 تعاونية غابوية، وقد استفادت حوالي 1100 أسرة من هذه المشاريع التشاركية التي همت حوالي 16 ألف هكتار، وقد أسفرت هذه الشراكة عن نتائج جد ممتمة، سواء بالنسبة للغابة، حيث تم القضاء على المخالفات الغابوية بصفة شبه تامة. أما بالنسبة للسكان الذين استفادوا من حوالي 145 ألف يوم عمل، وهو ما يعادل 6 أشهر من التشغيل في السنة، بدخل شهري يناهز 1600 درهم لكل متعاون.

ويتجلى الجانب الثاني لإشراك الساكنة في إحداث 15 جمعية رعوية للتدبير التشاركي للمجال الرعوي، كما تم تعويض حق الرعي للمناطق المحمية لفائدة الكسابين على مساحة 14500 هكتار، استفادت من غلاف مالي قدره 6.7 مليون درهم على مدى السنوات الأربع الماضية، مما مكن هذه الجمعيات من دخل إضافي يوظف في مشاريع تموية محلية.

أما عن شق السؤال المتعلق بالجبايات الخاصة بالتشجير، فليس هناك أي نص يمكن اعتباره عائقا أمام المستثمرين في هذا المجال، بل على العكس من ذلك، تمنح المندوبية السامية إعانات عينية ومادية لفائدة الخواص عن طريق الصندوق الوطني للغابات، وتمثل هذه التحفيزات في عدة نقط، ما نقاش لي الوقت نستحضرها كلها. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم، السيد المستشار، في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد الكبير برقية:

شكرا معالي الوزير على هذا الجواب، ونحن كلما تدخل الأستاذ السي حجيرة في مواضيع تم وزارته، إلا كان التدقيق في الأرقام ومصداقية في الأرقام، ولكن اليوم نرى أن الزلة أكثر من العذر، أنه نتحدث عن أمور غير حقيقية، وتأسف أن نقول ذلك.

ولقد سبق لي أخيرا في مكناس في المعرض الدولي، أن قدمت نفس السؤال أمام السيد الوزير الأول وأتى أحد المسؤولين بنفس الجواب، وكان جواب السيد الوزير الأول حيننا نأخذ الطائرة إلى باريس، نرى أن هته الغابة أصبحت في مرحلة الضياع.

ألا ترون، السيد الوزير، وأتم مسئولون على قطاع حي بالنسبة للمعار، أن كلما أخذتم الطائرة وأتم ترون أن غابة المعمورة هي في حالة

والغابات تعمل على توفير التجهيزات والوسائل الكفيلة بالحد من اندلاع الحرائق، وذلك من خلال تعزيز دوريات المراقبة للرصد والإنذار المبكر وشق وصيانة المسالك الغابوية ومصادرة النار بالغابات وتهيئة نقط التزود بالماء واقتناء السيارات للتدخل السريع الأولي، حيث يصل العدد الإجمالي للسيارات من هذا النوع اليوم 69 سيارة.

كما أن التدخل يتم طبقا لخطة محكمة، سواء على المستوى البري أو الجوي بتنسيق مستمر مع الوقاية المدنية والدرك الملكي والقوات المسلحة الملكية والقوات المساعدة والقوات الملكية الجوية.

وقد أبانت هذه الخطة عن فعاليتها، حيث أنه ما يناهز ثلثي هذه الحرائق على المستوى الوطني يتم إخمادها في حدود خمس هكتارات. إلى جانب هذا ووعيا منها بأهمية التحسيس والتواصل، تقوم المندوبية السامية بإنجاز برنامج سنوي لتوعية السكان ومرتادي الغابة بأخطار وعواقب الحرائق عبر القنوات السمعية البصري. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، شكرا على مساهمتكم معنا.

ونمر إلى آخر سؤال مبرمج في جدول أعمال هذه الجلسة موجه إلى السيد كاتب الدولة لدى وزير الإسكان والتعمير والتنمية المحلية، المكلف بالتنمية المحلية، حول استفادة الأقاليم الشرقية للمملكة من برامج التنمية المحلية، للمستشارين المحترمين السادة: محمد طالحا، خيرى بلخير، الحبيب لعلي، أحمد الكور، عبد السلام الحمس، الأمين الدراق، الحو المربوح، محمد بلحسان، محمد مفيد، أحمد حاجي، عمر بنونة، إبراهيم الحب، الحسين أشنكلي، محمد بوداس، ميلود ناصر، عبد القادر سلامة، لحسن العواني ومحمد القلوبي.

تفضل أحد المستشارين لسط السؤال.

المستشار السيد محمد طالحا:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس،

طبقا لمقتضيات النظام الداخلي، كئتمسو منكم تأجيل هاد السؤال إلى جلسة لاحقة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

إذن تطبيق في حق هذا السؤال مقتضيات النظام الداخلي.

شكرا لكم، شكرا السادة الوزراء على مساهمتكم معنا.

ورفعت الجلسة.

وطنية العام التي فات بسبب الحرائق.

لذلك كوضع السؤال الآتي للحكومة:

- أشنو هي التدابير التي اتخذتها الحكومة من أجل مواجهة الوضع - لا قدر الله - إذا حصلت مثل هذه الحرائق؟ باش ما يوقعلناشي كيفا وقع للبرتغال، وما نعاودوش نضيعو احنا في الغابة ديالنا التي عندنا ثروة هائلة كيخصنا نحافظو عليها دائما؟
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم، السيد الوزير، للإجابة على السؤال.

السيد وزير الإسكان والتعمير والتنمية المحلية، نيابة عن كاتب الدولة لدى وزيرة الطاقة والمعادن والماء والبيئة، المكلف بالماء والبيئة:

الحرائق تشكل خطرا كبيرا يهدد المجالات الغابوية عبر العالم، حيث تجتاح سنويا قرابة 10 ملايين هكتار، أي ما يناهز 0.03% من الغطاء الغابوي العالمي، وتزداد هذه الظاهرة حدة في المجالات الغابوية لبلدان حوض البحر الأبيض المتوسط، حيث يسجل سنويا نشوب حوالي 50 ألف حريق يتسبب في إتلاف ما يناهز مليون هكتار.

بالنسبة لبلادنا، يصل المعدل السنوي للعشر سنوات الأخيرة إلى 390 حريق، اجتاحت مساحات يبلغ متوسطها حوالي 3280 هكتار. وللإشارة فقد سجلت أعلى نسبة سنة 1983 بمساحة تقدر ب 11 ألف هكتار، مقابل أدنى نسبة سنة 2002 بمساحة تبلغ حوالي 593 هكتار.

ومن خلال هذه المعطيات، يتضح أن المساحة التي تلتهمها الحرائق في تضاؤل مستمر، حيث أن المساحات المتضررة بلغت معدل 8 هكتارات لكل حريق، في حين يصل معدل دول حوض البحر الأبيض المتوسط إلى 15 هكتار لكل حريق.

وبالنظر إلى معطيات موسم 2008، يتعزز هذا الاستنتاج حيث أنه طبقا للتصميم المديرى، وبفضل التعاون الجيد الذي يطبع تدخل مختلف الشركاء المعنيين بمحاربة حرائق الغابات من درك ملكي ووقاية مدنية وقوات مسلحة ملكية جوية وقوات مساعدة والمندوبية السامية للمياه والغابات، انحصرت المساحة المتضررة بفعل الحرائق إلى حدود 1090 هكتار، وذلك إلى غاية أكتوبر 2008.

وتعتبر هذه الحصيلة مكسبا إيجابيا لبلادنا - طبعا - بالمقارنة مع حصيلة بعض بلدان الحوض البحر الأبيض المتوسط، التي تعرف غاباتها تركيبة مشابهة، يعني تقريبا نفس الأرقام للغابات الوطنية المغربية.

فيما يتعلق بالوقاية من حرائق الغابات، فالمندوبية السامية للمياه